تحقيق البيـان
في رد شبهات
عن الصحابـي
معاوية بن أبي سفيان

موقع رابطة الإفتاء والتصوف

www.aleftaa_altasawoof.ovg

البريد الإلكتروني للرابطة

alrabitaa٩٨@yahoo.com

من إصدارات رابطة الإفتاء والتصوف (السادس)
-في العـراق-

تحقيق البيـان في رد شبهات عن الصحابـــي معاوية بن أبي سفيان

تأليــف
قاسم بن نعيم الحنفي



المقدِّمة

الحمـُد لله الـذي اختـار لنبيـه المختـار أصحاباً أبـراراً، فجعـل منهـم مُهاجرين وأنصاراً، وأحباباً وأصهاراً، والصلاة والسلام على أكمل الخلائق أجمعين سيدنا محمدٍ الـذي دعـا إلى الحقِّ بالحقِّ جهاراً وإسراراً، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ما بقي حبُّ الصحابة ليلاً ونهاراً .

أمـا بعـدُ : فـأني العبـد الفقير الى الله وحدهُ قاسـم بـن نعيم الحنفي غفـر الله ذنبه الجليّ والخفيّ لمّا تحقق عندي أنَّ أعظمَ سـعادة للعبد السـالك الى الله خدمةُ هذا الدين المتين، والمنافحةُ عن شريعة سـيد المرسلين، وردُّ المبتدعين، ونقضُ حُججهم، وتبيانُ انحرافهـم، وإبطالُ شُـبههم، وقد وقع بين يـديّ قبل الطبعة الأُولى كتـابٌ يُطعَنُ فيه بالصحابي الجليل معاوية بن أبي سـفيان رضي الله عنهما بأخبار موضوعة، وحكايات مصنوعـة، ثم قرعَ سـمعي قبل فترة قريبة كلامٌ بذيءٌ صـادرٌ من ذي هوى وعصبية، وقـد تطاول فيه عـلى هذا الصحابي الجليل من غير دليل سـليم وحجة ظاهرة، رأيتُ أن أقوم بتحرير رسـالتي المختصرة المُسـّماة «**بتحقيق البيان في ردِّ شـبهات عن معاوية عن أبي سفيان**» وتهذيبها لردِّ كل مُستأجَرٍ مُتطاولٍ على مقام الصُّحبة وعدالتهم، وردِّ شُبهات طالتْ خالَ المؤمنين الصحابي معاوية رضي الله عنه الذي هو الأصل الأصيل في كتابة هذه الرسالة .

وقـد أوضحتُ فيها حقائـقَ كثيرةً سـالكاً فيها طريق الإختصـار والوضوح؛ ليسـهلَ تناولُهـا وفهمُهـا، ونقضـتُ شـبهات واهيـة نسـبها المغرضـون الى هـذا الصحابي أولاً ثُمَّ الى سـائر صحابة رسـول الله ﷺ ثانياً، وبينتُ الطريقة السـليمة في تنـاول كُتـب التأريـخ والإعتماد عـلى مَروياتها مُعتمـداً على ما حقَّقـه المحدِّثون

من أئمتنا أهل السنة والجماعة، وأدعو كلَّ فرد أو جماعة أن يقومَ بواجبه في نُصح المُعادين لهذا الصحابي، والمُجاهرين بشتمه ولعنه من بعضِ الأَساتذة في المدارس الإسلامية، وبعِض الأئمة والخطباء، وهذا واجٌب عظيمٌ يجُب تحقيقَهُ إمتثالاً لأَمر الله ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ورسولهِ ﷺ القائل «الدِّينُ النَّصيحةُ» قلنا: لَمن ؟ قال : «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم» هذا وأسأل الله تعالى أن ينفعَ بهذه الكلمات كلَّ مسلم مخلص في طلب الحقّ، وبيان الحقيقة إنه أكرمُ مسؤول، وأعظمُ مأمول، وصلّى الله على سيدنا محمد كلّما ذكرك وذكره الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.



-الموقف الأول-
في قاعدة تأريخيّة مهمّة

إعلـم أيُّها المُمتلئُ حُبَّاً لصحابةِ رسـولِ اللهﷺ أنَـك إذا لم تعرفْ معنى الصُّحبة، ومتـى يكـونُ الصحـابيُّ صحابياً فإنك ستقعُ في وَرطةِ عـدم التَّمييـز، فتُثبتُ صحبةَ مَـنْ لم يكـن صحابياً، وتنفي مَنْ ثبتتْ صُحبتُهُ، فخيرُ طريقٍ يَسـلكُهُ المسـلمُ في معرفةِ الصحبة و ثبوتِها لِمَنْ رأى رسـولَ الله ﷺ مُؤمناً به حتَّى ماتَ على ذلك ما كتبهُ الأئمةُ الحُفَّـاظُ من تصانيفَ في تراجم الصحابة كأُسْـد الغابة والإستيعاب والإصابة وهي أنفـعُ وأوسـعُ ما كُتِبَ، وليـس هناك شرفٌ أرفعُ من الصُّحبة، فهـي مرتبةٌ جليلةٌ بعد مرتبـةِ النُّبوة تَثبتُ لِمَنْ صَحِبَ النَّبيَّ المُرسَـل مُؤمناً بـه، ولابدَّ لكلِّ باحثٍ أن يعلمَ أنَّ صحةَ الأَخبار، وعدمَها إنَّما هو بأعتبارِ صحةِ السَّند وعدمِهِ، وهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه بين النُقّاد، فلا ينبغي أخذُ مروياتِ كُتُبِ التَّأريخ مطلقاً إلا إذا كان سندُها مقبولاً عندَ أئمةِ الحديـث الذين عَنُوا برجالِ السَّـند جَرْحاً وتعديلاً، والمُتفحِّـص حينما ينظرُ في تأريخ الطـبريِّ وغـيرهِ من كتب التأريـخ يجدُ أَنَّ هناك أَخبـاراً يُنقَلُ فيها أحـداثُ فتنٍ يُجرَحُ فيهـا بعـضُ الصَّحابة، وأخبارٌ تحكي المحبةَ والمودَّةَ فيما بينهـم، وعندما يقفُ الباحثُ أمامَ سـندِ أحداثِ الفتن يجدُ النَّقَلَةَ من مشاهيرِ الكذَّابينَ في السند، وهؤلاءِ معروفونَ في إستغلالِ أَحداثِ الفتن والمعارك؛ لتشويهِ العلاقة العَطِرة بين الصحابةِ وآل البيت رضي الله عنهـم، وتزويرِ حقائقِ مُجريات الوقائـع، وتضليلِ الأُمة لتنحرفَ عمَّا أُمرتْ بـه مـن تعظيم وحـبِّ صحابةِ رسـولِ الله ﷺ، وهـذا الإسـتغلالُ الحاقدُ والتَّشـويهُ المقصودُ أُريدَ منه إنشاءُ جيلٍ مُتحاملٍ على الجيلِ الأول الطَّاهر؛ ليضربَ عقيدةَ الأمة وتشريعَهـا من خلالِ المرويَّاتِ المكذوبةِ، وينـالَ من عرض أُمهاتِ المؤمنين وصحابةِ

خاتـم النَّبيـين ﷺ بدعوى الحُـبّ والولاء لهـذا أو ذاك، فلابدَّ أَن يعلمَ كلُّ مسـلم أَنَّ أخبـارَ التأريخ لا يصـحُّ أخذُها على عواهنِها لدوافعَ عاطفيـةٍ أو مذهبيةٍ، بل لابدَّ أن يضعَهـا أمـام فنِّ علم الجَـرْح والتَّعديل؛ ليعلمَ ماذا قال أئمةُ هـذا الفنِّ الذين تفرَّغُوا لنقدِ الأسانيد وفحصِها وتمييزِ المقبول منها وغيرِ المقبول، فإذا وجدَ رجالَ الخبر ثقات فالخـبرُ مقبـولٌ، وإلا فلا بُدَّ من التَّوقف وعدم الأَخـذ إذا كان فيه راوٍ وضّاعٌ أو متهمٌ بالكذب أو غيرُ ذلك، سـيَّما في أخبار الفتن التي جرتْ بين الصحابة رضي الله عنهم، وأستمع إلى الإمـام الحافظ الفقيه تاج الدين السُّـبكيِّ وهو ينقُـل قاعدةً في المؤرخين تُعتَبرُ الركيزةَ المهمَّةَ في القراءةِ الصَّحيحةِ لكتب التأريخ، قال الإمامُ الحافظُ السُّيوطيُّ في نظـم العقيـان في أعيان الأعيان(١) : قـال القاضي تاجُ الدين السـبكيُّ في الطبقات الكـبرى : قاعـدةٌ في المؤرِّخـين نافعةٌ جداً، فإنَّ أهـَل التاريخ ربما وضعـوا من أُناسٍ، ورفعـوا أُناسـاً بالتعصب، أو الجهـل، أولُمجرَّد إعتمادٍ على نقلِ مَـْن لا يُوثَقُ به، أوغيرِ ذلك من الأَسـباب، والجهلُ في المؤرِّخين أَكثـُر منه في أهلِ الجرح والتعديل، وكذلك التَّعصب، فالرأيُ عندنا أن لا يُقبَلَ مدحٌ، ولا ذمٌّ من المؤرخين إلا بما إشـترطهُ الشيخُ الإمامُ الوالدُ(٢) حيثُ قال ونقلتُهُ من خطّهِ في مجاميعه : يُشترَطُ في المؤرِّخ الصدقُ، وإذا نقلَ أن يَعتمدَ اللفظَ دون المعنى، وأن لا يكونَ ذلك الذي نقلهُ أَخذهُ في المذاكرة وكتبهُ بعد ذلك، وأن يُسمِّيَ المنقولَ عنه، فهذه شُروطٌ أربعةٌ فيما يَنقلُهُ، ويُشترَطُ فيه أيضاً لما يُتَرجمُهُ من عندِ نفسه ولِمَا عساهُ يُطوّل في التَّراجم من المنقول ويُقصرُ : أَن يكونَ عارفاً بحـالِ صاحب الترجمةِ علماً وديناً وغيرهما من الصفات، وهذا عزيزٌ جداً، وأن يكونَ حَسَـنَ العبارة عارفاً بمدلولاتِ الألفاظ، وأن يكونَ حَسَـنَ التَّصوُّر حتى يَتَّصورَ في حال ترجمتِهِ جميعَ حال ذلك الشَّخص، ويُعبِّرَ عنه بعبارةٍ لا تزيدُ عليه ولا تَنقصُ عنه،

---

(١) ص٨ .

(٢) هو تقيُّ الدين عليُّ بنُ عبد الكافي السُّبكي الإمامُ الحافظُ المجتهدُ شيخُ الإسلام .

وأن لا يغلبَـهُ الهـوى فيُخيِّلَ إليه هواهُ الإطنابَ في مدحِ مَنْ يُحِبُّـه، والتَّقصيرَ في غيرِه، بـل إمـا أن يكونَ مُجرَّداً عن الهوى وهو عزيزٌ، وإما أن يكـونَ عنده من العَدل ما يَقهرُ به هواهُ، ويَسلكُ طريقَ الإنصاف، فهذه أربعةُ شُروطٍ أُخرى، ولك أن تجعلَها خمسةً، لأنَّ حُسـَن تصوِّرِه وعلمِهِ قد لا يحصِّلُ الإسـتحضارَ حين التَّصنيف فيجعلُ حصولَ التصـور زائـداً على حُسـنِ التصور والعلم، فهي تسـعةُ شروطٍ في المـؤرِّخ، وأصعبُها الإطـلاعُ على حال الشـخص في العلم فإنه يحتاجُ إلى المشـاركةِ في علمـِه والقربِ منه حتى يعرفَ مرتبتهُ .إنتهى.

وذكرَ أنَّ كتابتَهُ لهذه الشروطِ كانت بعد أن وقفَ على كلام إبن مَعينٍ في الشافعيّ، وقـولِ أحمـدَ بن حنبـل أنه لا يعرفُ الشـافعيَّ، ولا يعـرفُ ما يقولُ، قال ولـدُهُ : وما أحسـنَ قولَهُ، فإنه أشـارَ به إلى فائدةٍ جليلةٍ يغفلُ عنها كثيرون، ويَحترزُ منها المُوفَّقون، وهي تطويلُ التراجم وتقصيرُها، فرُبَّ مُحتاطٍ لنفسهِ لا يذكرُ إلا ما وجدهُ منقولاً، ثم يـأتي إلى مَـنْ يُبغضُهُ فينقلُ جميعَ ما ذُكر من مذامّهِ، ويحـذفُ كثيراً ممّا ينقلُ من ممادحهِ، ويجيءُ إلى من يُحبُّهُ فيعكسُ فيه، ويظنُّ المسكينُ أنه لم يأتِ بذنب، وأنه ليس يجبُ عليه تطويلُ ترجمتهِ أحدٌ، ولا إستيفاءُ ما ذُكر من ممادحه، ولا يظنُّ المُغترُّ أنَّ تقصيرهَ لترجمتهِ بهذه النية إستزراء به، وخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين في تأديةِ ما قيل في حقّهِ من مدحٍ وذمٍّ، فهـو كمَـنْ يُذكَرُ بين يديه بعضُ النَّاس فيقول : دعونا منه، أو: اللهُ يُصلِحُ حالهُ، فيظنُّ أنه لم يغتَبْهُ، وما يظنُّ أنَّ ذلك من أقبح الغيبة . إنتهى .

وبهذا يتَّضحُ لك أيَّها القاريءُ الكريمُ سببُ إهمالِ بعض الدُّعاة أو الباحثين هذه القواعدَ المذكورة حينما يَتناولُ سـيرةَ بعض الصحابة كمعاويةَ بن أبي سـفيان وعمروِ بـن العاص رضي الله عنهم، وأكثرُ النَّاس لا يعرفون الطُّـرقَ العلميةَ الصحيحةَ التي يَتعرَّفـون منها على ما يصحُّ مـن الأخبار، وما لا يصحُّ منها، ولا يميِّزون بين الباحثِ عن الحقيقة الملتزم بقواعدِ البحث عند العلماء وبين الباحث عن الفتن المُثيرةِ للشكوك في قلوب العامّة لينالَ مطامحَ دنيويةً فاسدةً .

-الموقف الثاني-
في بيان الصُّحبة وعدالة الصَّحابة

يدَّعي البعضُ أَنَّ هناك تعريفين للصُّحبة الأولُ لغويٌّ : وهو المعنى الإصطلاحيُّ المشـهورُ بينَ أئمتنا أهل السُّـنة والجماعة وسـيأتي بيانُهُ، والثـاني إصطلاحيٌّ خاصٌ لا يشـملُ إلا المُهاجرين والأنصـارَ وأصحابَ بيعةِ الرِّضوان كما يزعـُم، ويريدُ مِنْ هذا إخـراجَ معاويةَ من الصحبة بمعناها المعروف، وإدخالَهُ في الصحبة بالمعنى اللغوي، وهـو المعنى الإصطلاحيُّ المشـهورُ عند أئمة أهل السـنةِ والجماعة، ثُـَّم إدَّعى الإجماعَ عـلى المعنى الثاني الذي يخصُّ الصحبـَة في المهاجرين والأنصارِ وأصحابِ البيعة، ولم نجـدْ هـذا الإجماعَ الذي يخصُّ الصحبةَ في المذكورين دون مَنْ عداهم ممَّن أتى بعدهم من صحابة رسـولِ الله ﷺ، وهذا بهتانٌ عظيمٌ، وخيانةٌ للهِ ورسـولهِ، وتضليلُ الأمة، وهـذا المُدَّعـي لا يعتمدُ إلا على أخبار المؤرِّخين التي لم يصحَّ سـندُها عند أئمةِ الأثر، ولم يصحَّ متنُها عند علماء النظر من علماءِ الكلام والتَّوحيد؛ إذ الأمةُ مُجمِعةٌ على عدالةِ الصحابـة بصريح الكتاب والسـنة، لكنَّ هذا المُتعالمَ يَقفزُ فـوقَ هذه الحقائقِ، ويدَّعي الإجماعَ على ما يُزوِّرُهُ، ويخدعُ به العامَّةَ من هذه الأُمةِ .

وإستمعْ إلى ما قالهُ الأئمةُ الحفَّاظُ في معنى الصحبة والعدالة، قال شيخُ الإسلام الحافظُ إبنُ حَجَرِ العسـقلانيُّ في الإصابة في تمييزِ الصحابة[1] : وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك : أَنَّ الصحابيَّ من لَقِيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمناً به وماتَ على الإسلام، فيدخلُ فيمن لقيه : مَنْ طالتْ مُجالسـتُهُ له أو قَصُرَتْ، ومَنْ روى عنه، أَو لم يروِ، ومَنْ غزا معه أو لم يغزُ، ومَنْ رآه رؤيةً ولو لم يُجالسْهُ، ومَنْ لم يَرَهُ لعارضٍ كالعمى، ويَخرجُ بقيد الأيمان :

(١) ج١ ص٧.

مَنْ لقيهُ كافراً ولو أسـلم بعد ذلك إذا لم يجتمعْ به مرةً أخرى، وقولُنا به يُخرجُ من لقيه مؤمناً بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، ويدخلُ في قولنا مؤمناً به : كلُّ مُكلَّـف من الجنِّ والإنس، فحينئذٍ تعيَّنَ ذكرُ مَنْ حُفِظَ ذكرُهُ من الجنِّ الذين آمنوا بـه بالشَّرط المذكور، وخرجَ بقولنا ومات على الإسـلام : مَـْن لقيه مؤمنا به ثم إرتدَّ و مات على ردَّتِهِ و العياذُ بالله، ويدخلُ فيه : مَنْ أرتدَّ وعاد إلى الإسـلام قبل أن يموتَ سواءٌ إجتمعَ به ﷺ مرةً أُخرى أم لا، وهذا هو الصَّحيحُ المُعتمدُ، وهذا التعريفُ مبنيٌّ على الأصحِّ المُختارِ عند المحققين كالبخاريِّ وشيخِهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ أهـ

أقولُ : هذا التعريفُ هو الذي ذكرهُ البخاريُّ، وهو الرَّاجحُ كما قالهُ الحافظُ نفسُهُ في فتح الباري[1]، وهو قولُ أحمدَ و الجمهورِ من المحدِّثين .

فتبـيَّنَ أن معاويـةَ بن أبي سـفيان صحابيٌّ بأتّفاق أهل السـنة والجماعـة؛ لأنه لقيَ رسولَ الله ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، وهذا هو المعنى الإصطلاحيُّ المعروفُ، وليس معنىً لغوياً كما زعمَ بعضُ الأدعياء .

وأَمَّا عدالةُ صحابة رسـول الله ﷺ ذكوراً كانـوا أو إناثاً، صغاراً أو كباراً، مُتقدّمَ الإسلام منهم أو مُتأخراً فمتَّفقٌ عليه عند أهل الحق أهل السنة والجماعة .

قال الحافظُ إبنُ حجر في الأصابة[2]: إتفقَ أهلُ السُّـنة على أَنَّ الجميعَ عدولٌ، ولم يُخالف في ذلك إلا شُذوذٌ من المُبتدعة .

وقـد ذكـرَ الخطيـبُ في الكفاية فصلاً نفيسـاً في ذلك فقال : عدالـةُ الصحابة ثابتـةٌ معلومـةٌ بتعديـل الله لهـم وإخباره عن طهارتهـم واختياره لهـم، فمن ذلك قولُـهُ تعـالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[3] وقولـهُ ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ

---

(١) ج٧ ص٢ دار المعرفة بيروت لبنان .

(٢) ج١ ص٩ .

(٣) آل عمران: ١١٠ .

أُمَّةً وَسَطًا ﴾[1] وقولـهُ ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾[2] وقولـهُ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] وقولـهُ ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾[4] الى قولـه ﴿ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[5] في آيـاتٍ كثـيرةٍ يطولُ ذكرُها، وأحاديـثَ شـهيرةٍ يكثُـرُ تعدادُهـا، وجميـعُ ذلـك يقتـضي القطـعَ بتعديلهم، ولا يحتـاج أحـدٌ منهم مـع تعديل الله إلى تعديلِ أحدٍ من الخلـق، على أنه لو لم يَرد من الله ورسـوله فيهـم شيءٌ ممَّا ذكرناهُ لأوجبت الحـالُ التي كانـوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسـلام وبذل المُهَج والأموال وقتـل الآباء والأبناء والمناصحة في الديـن وقوة الايـمان واليقين القاطـع على تعديلهـم والإعتقـاد بنزاهتهم أنَّهم كافـةً أفضـلُ من جميع الخالفين بعدهـم والمعدلين الذين يجيئـون من بعدهم، هذا مذهـبُ كافـة العلـماء ومَـنْ يُعتمـد قولُـهُ. أهـ

وقال الإمامُ الحافظُ شـيخُ الإسـلام محـي الدين النَّوويُّ رحمـه الله تعالى في شرح صحيح مسـلم : فأن الصحابةَ رضي الله عنهم كلَّهم من صفوةِ الناس وساداتِ الأمة وأفضلِ مَنْ بعدهم، وكلُّهم عدولٌ قُدوةٌ[6] . وقال الأمامُ إبنُ عبد البَر : ولا أعدلَ ممّن إرتضاهم اللهُ لصحبة نبيّهِ عليه الصَّلاة و السلام[7] .

---

(١) البقرة: ١٤٣ .

(٢) التوبة: ١٠٠ .

(٣) الأنفال: ٦٤ .

(٤) الحشر: ٨ .

(٥) الحشر: ١٠.

(٦) ج٤ ص١٩٤.

(٧) الاستيعاب ج١ ص٣ .

ويقولُ الأمام القرطبيُّ في تفسيره : إنَّ الصحابة اشتركوا في الصحبة، ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم اللهُ من المواهب والوسائل، فهم متفاضلون بتلك مع أنَّ الكلَّ شملتْهم الصحبةُ والعدالةُ والثناءُ عليها . أهـ

وقد قدَّرَ بعضُ السلف الصالح الخُطورةَ التي تُصيبُ هذا الدينَ بالنَّيل من الصحابة فقال أحدُهم : مَنْ نقصَ واحداً من الصحابة، أو طعنَ عليه في روايته فقد ردَّ على ربِّ العالمين، وأبطلَ شرائعَ المسلمين؛ لذلك يجبُ على كل مُسلم أن يُعَمّر قلبهُ بحبِّ الأصحاب؛ إذ الطعنُ فيهم أو في أحدِهم طعنٌ في صاحب الرسالة ﷺ؛ لأنَّ اللهَ تعالى اختاره واختار له أصحابه ﷺ، فإذا لم نكن نحن نُوقّرهم ونُنصفُهم فَمَنْ غيرُنا يفعلُ ذلك !؟

وحذارِ أن نفهمَ أنَّ العدالةَ عصمةٌ، وصاحبَها معصومٌ، فإنَّ هذا الفَهْمَ مرفوضٌ عند أهل السنة والجماعة، إذ لا عصمةَ الا للنَّبي المُرسل، وما عداه يُخطئُ ويُصيبُ، فإن قُلتَ: ماذا تقولُ في الأَخطاء التي صدرتْ منهم كقتال بعضِهم سيدَنا علياً رضي الله عنه، وقد اتفقت كلمةُ أهل السنة أنَّه مُصيبٌ، وغيرَهُ مُخطئٌ .

قلتُ : صدورُ بعض الاخطاء منهم لا يُنافي عدالتَهم الثابتة لهم بتعديل الله ورسوله لهم؛ إذ صدورُ الاخطاء إنما كانت عن إجتهادٍ مَحضٍ، لا عن هوىً وطلبِ دنيا ورئاسةٍ، والمجتهدُ اذا أخطأ فله أجرٌ، وإذا أصاب فله أجرانِ، فسيِّدُنا عليٌّ رضي الله عنه أصابَ، وبعضُهم في قتاله له أخطأ، وكلٌّ منهما مأجورٌ .

قال الإمامُ الحافظُ النوويُّ في شرح مسلم : إتَّفقَ أهلُ الحقِّ ومَنْ يُعتدُّ به في الإجماع على قَبول شهاداتِهم، ورواياتِهم، وكمالِ عدالتِهم، وأنَّهم معذورون فيما صدرَ منهم، وما صدرَ منهم إلا عن إجتهادٍ، ويُعلَمُ من ذلك حكمُ مَنْ لم يُدرك الفتنةَ كما لا يخفى[1] . أهـ

---

(١) ١٥ / ١٥٨ – ١٥٩ .

وقال المُحقِّقُ الآلوسيُّ في الأجوبة العراقية[1] : إنهم لم ينتقلوا من هذه الدار إلى دار القرار إلا وهم طاهرون مُطهَّرون تائبون آيبونَ ببركةِ صحبتهم للنبيِّ ﷺ ونصرتهم إيَّاه وبذل أنفسهم وأموالِهم في صحبته وتعظيمِهم له أشدَّ التعظيم سراً وعلانيةً كما يدلُّ على ذلك الكتابُ ويشهدُ له الآثار . أهـ

وحسبُ كلِّ مسلم يَعرفُ حقَّ رسول الله ﷺ من الطاعة أن يكفَّ عن التَّعرض بأيَّةِ إساءةٍ أو تجريح تصريحاً أو تلميحاً لأيِّ صحابيٍّ، فقد قال ﷺ « اللهَ اللهَ في أصحابي لا تَتَّخذُوهم غَرَضاً فمَنْ أحبَّهم فبحبِّي أحبَّهم ومَنْ أبغضَهم فببُغضي أبغضَهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى اللهَ يُوشِكُ أن يأخذَهُ[2]» .

وقالَ ﷺ: « إذا ذُكِرَ أصحابي فأَمسكوا[3] » أي أمسكُوا عن ذكرِهم بسوءٍ، وكيف يصحُّ النَّيلُ من قومٍ قام الإسلام على أكتافِهم وبتوفيق الله لهم إنتشرت الدعوةُ الإسلاميةُ أيَّما إنتشار .

وقال أبو محمدٍ بنُ حزم : الصَّحابةُ كلُّهم من أهل الجنَّة قطعاً قال الله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾[4] .

وقال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾[5]، فثبتَ أنَّ الجميعَ من أهل الجنة وأنه لا يدخلُ أحدٌ منهم النَّار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة .أهـ كذا في الاصابة للحافظ ابن حجر[6] .

---

(١) ص٤٢ .

(٢) رواه الترمذي وإبن حبان في صحيحه .

(٣) أسد الغابة ج٣ ص٥٤٤ .

(٤) الحديد: ١٠ .

(٥) الأنبياء: ١٠١.

(٦) ج١ ص١٠ .

فمعاويــةُ رضي الله عنه أســلم قبَـل الفتح فهو داخلٌ في هذه الآيـة، وقد وعدَ اللهُ فيها الجنة لصحابةِ رسول الله ﷺ الذين قبلَ الفتح وبعدَهُ كما ستقف عليه في المواقف الآتي ذكرُهــا إن شــاء اللهُ تعــالى، وبعضُ الدعاة يَلهجُ بشــتمهِ جهلاً وعدواناً، ونسُــوا هذه الآيةَ وغيرَها وصحيحَ الآثار، بل تجاهلُوا الحقيقةَ الحقَّةَ إرضاءً لأعداء الإســلام والمســلمين، وتهييجاً للفتنِ بين المســلمين، وذلك كلُّهُ بســبب أخبارٍ تأريخيةٍ موضوعةٍ أو مُنكــرةٍ تُعــارِضُ عدالتَهُ وعدالةَ الصحابــة الثابتةَ بنصِّ الكتاب والسُّــنة كما تقدَّم .

والله اعلم .



-الموقف الثالث-

في حكم سبِّ الصحابة رضي الله عنهم

إجتمعتْ كلمةُ أئمتِنا من أهل السنة والجماعة أنَّ السابَّ للصحابة بشرطِ بغضِهم وإيذائهم وإستحلالِ شتمهم وإنكارِ خلافة الخلفاء الأربعة منهم والتَّهافتِ على سبِّهم ولعنِهم تهافتَ الفَراش على النار كافرٌ، ولا خلافَ بين أن يكونَ الشَّتمُ لكل الصحابة أو بعضِهم كمعاويةَرضي الله عنه قال الإمامُ المحقِّقُ الآلوسيُّ في الأجوبة[1] : وقد أجمعَ أهلُ المذاهب الأربعة من الحنفيةِ والمالكيةِ والشافعيةِ والحنابلة على القول بكفر المُتَّصف بذلك، وما رُوي عن بعضهم من أنَّ السابَّ يُضرَبُ أو يُنكَّلُ نكالاً شديداً محمولٌ على ما إذا لم يكن السبُّ بما يُوجِبُ تكفيرَهم رضي الله عنهم، وكان خالياً عن دعوى بغضٍ وإرتدادٍ وإستحلالِ إيذاءٍ، وليس مُرادُهُ أنَّ حكمَ السابِّ مطلقاً ذلك كما لا يخفى على المُتتبِّع . أهـ

وقال المحقِّقُ الآلوسيُّ أيضاً[2] : واذا أحطتَ خبراً بما ذكرنا ظهرَ لك انَّ مَنْ سبَّ أو طعنَ أو بغضَ أو كفَّر أحداً من الصَّحابة رضي الله عنهم لا سيَّما كبارَهم كالخلفاء الراشدين، وزعمَ حلَّ ذلك عند أحدٍ من أهل السنة والجماعة، فقد أعظمَ الفِرية بغير مِرية . ثم قال بعد أَسطُر : والكلامُ في خُصوصِ حلِّ سبِّ معاويةَ رضي الله تعالى عنه وإكفارهِ، ولعنهِ يُعلَمُ أيضاً حكمُهُ ممّا تقدَّم . أهـ

وقال العلامةُ المُحقِّقُ الفقيهُ إبنُ عابدين في تنبيه الوُلاة والحُكَّام[3] : وقال أيضاً

(١) الأجوبة العراقية ص٧١ .

(٢) نفس المصدر ص٧٣ .

(٣) مجموعة رسائل إبن عابدين تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه

"أي القاضي عياض" : مَنْ شتمَ أحداً من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر أو عمرَ أو عثمانَ أو معاويةَ أو عمرو بن العاص، فأنْ قال : كانوا في ضلالٍ قُتِلَ، وإن شتمَهم بغير هذا من مُشاتمة الناس نُكِّلَ نكالاً شديداً . أهـ وإنما يُقتَلُ لأنه كفرَ بإيذائهم وإستحلال شتمِهم وعداوتِهم مع أنهم كانوا في أعلى مراتب الدين .

وقال العلامةُ إبنُ عابدين[1] : قال القاضي أبو يعلى : الذي عليه الفُقهاءُ في سبِّ الصحابة إن كان مُستحلاً لذلك كفر وإلا فُسِّقَ ولم يكفر . ثم قال المحقِّقُ إبنُ عابدين[2] : وقد قطعَ طائفةٌ من الفقهاء من أهل الكوفة بقتلِ من سبَّ الصحابة . أهـ، وقال أيضاً[3] ناقلاً عن العلامة إبن حجر في كتابه الإعلام في قواطع الإسلام : أما لو سبَّهُ لكونه صحابياً فينبغي القطعُ بكفره؛ لأنَّ ذلك إستخفافٌ بحقِّ الصحابة، وفيه تعريضٌ بالنَّبيِّ ﷺ . أهـ

ويُرشِدُكَ هذا كلُّهُ إلى أن من سَّب معاوية رضي الله عنه مع ثبوت صحبته يقيناً فقد كفر لإستخفافه بمقام الصحبة، وفيه تعريضٌ بالنبي ﷺ، والمفهومُ من عبارات أئمتنا الحنفية أنَّ المحكومَ عليه بالكفر إنما هو لإستحلالهِ شتمَ الصحابةِ، ولا فرقَ بأنْ يكونَ الشتمُ لواحدٍ منهم أو أكثرَ، وهذا ما تُفيدُهُ عبارةُ الشيخ إبن تيمية في الصَّارم المسلول كما نقلهُ العلامة إبنُ عابدين عنه بل هذا ما تُفيده عبارةُ المحققين .

ثم ممَّا ينبغي أن يُعلَمَ أنَّ سَّب الأنبياء عليهم الصلاةُ السَّلامُ والطعنَ فيهم – والعياذُ بالله تعالى – إنما صار حراماً وكفراً؛ لأن وجهَ السِّب وهو المعاصي والكفرُ لا يوجد في أولئك الكبار البتَّةَ، بل يمتنعُ للضرورة، وإنما الموجودُ فيهم ما يُوجِبُ تعظيمهم وتكريمهم وتوقيرهم والثناء بالجميل عليهم والمحامد الحسنة لهم، ومن

الكرام ص٣٥٨ .

(١) نفس المصدر ص٣٥٨ .

(٢) نفس المصدر ص٣٥٨ .

(٣) نفس المصدر ص٣٥٩ .

عداهـم من جماعة المؤمنـين الذين ثبتَ تعظيمُهم وتكريمُهـم ومغفرةُ ذنوبهم وتكفيرُ سـيئاتهم بنصوص الكتاب المجيد، فهم في حكمِهم لا محالةَ في حرمة السـب والطعن والتحقـير والإهانـة، غايـة الفرق بـين الفريقين أنَّ الأنبيـاء لم يوجد فيهم مـا يُوجِبُ هـذه الامور، وهؤلاءِ وُجِدَ فيهم فأنعدمَ، والمعدومُ بالعـدم الطارئ كالمعدوم بالعدم الفطري في هذا الباب؛ ولهذا كانت نسبةُ الذنب السابق المَتُوب عنه إلى التائب حراماً، فـإنَّ التائبَ من الذنـب كمَنْ لا ذنبَ له، وليس لعوام الأُمـة ممن عدا الصحابة رضي الله عنهـم هـذه المرتبة؛ لأن تكفيرَ سـيئاتهم ومغفرةَ ذنوبهم أَمرٌ معلـومٌ لنا بالقطع من الوحي والتنزيل، وقبولَ طاعاتهم رضي الله عنهم وأعمالهم على الخصوص أمرٌ مُتيقَّنٌ أيضاً، فهم مُتوسطون رضي الله عنهم بين الأنبياء والأُمة، ولهذا لنْ يصلَ أحدٌ من غير الصحابة – وإن كان مُتَّقياً – إلى درجتهم أصلاً . أهـ



-الموقفُ الرَّابع-

في إسلام الصحابي معاوية رضي الله عنه وكتابته للوحي

في هـذا الموقـف وإلى نهاية الرسـالة نتكلَّمُ فيـه بخصوص صحـابيٍّ جليل، وهو معاويـةُ بنُ أبي سـفيان رضي الله عنه الـذي ظلمهُ بعضُ رواة التأريخ، فنسـبوا إليه ما تسـتحي سـماعه الآذانُ، ويحزنُ له الجَنـانُ، ولهجَ بالأخبار الموضوعـة المكذوبة بعضُ أهـل العلم الذي دَيدَنُهم حبُّ شـهوةِ الظُّهور والمدح وإجتـماع الناس عليه، فنالَ من هذا الصحابي ما نال، وأثارَ فتنةً في النَّاس سـيحملُ وزرَها إلى يوم القيامة، ولو سَـمِعَ هذا المغرورُ قولَ رسـول الله ﷺ «لا تَسـبُّوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنَّ أحدكم أنفـق مثـلَ أُحد ذهباً ما أدرك مُـدَّ أحدهم ولا نَصيفَـهُ»[1] لَمَا تجرَّأَ عـلى كبارِ الصحابة أو صغارِهم، مُتقدِّمي الإسـلام منهـم، أو المتأخرين كمعاويـةَ، فكلُّهم صحابةٌ رأوا رسولَ الله ﷺ وآمنوا به ونصرُوهُ وعزَّرُوه وأتَّبعُوا النَّورَ الذي أُنزِلَ معه .

قـال العـوام بنُ حوشـب : أدركتُ صـدرَ هذه الأمـة يقولـون : أُذكروا محاسـنَ أصحـاب رسـول الله ﷺ حتى تتألَّـف عليهم القلـوب، ولا تذكروا ما شـجرَ بينهم فتجسروا الناس عليهم . أهـ

ومعاويـةُ كان هدفـاً للمهاجمـة من كثيرين من يوم أن أسـلمَ، وهكذا شـأنُ كبار الرجـال، أكثرُ النـاس تعرُّضاً للقال والقيل، وأعجبُ لرجلٍ كنَّـا نظنُّهُ من أهل العلم فقد كان يردُّ على بعض المبتدعة، لكنه بعد هذه الجهود المباركة حقَّق رسالةً في الأسماء والصفات، فكتبَ في هامشـها كلاماً أسـاء فيه إلى سـيدنا معاوية ملأهُ كذباً وتدليسـاً وقلبـاً لحقائـق علمية، وأسـانيدَ موضوعـة ومُنكرة، وهـذا يتنافى مع الأمانـة العلمية

---

(١) رواه البخاري ومسلم .

وخُلُق العلماء من حُماة الشرع الشريف .

وقد رددتُ عليه ههنا وبيّنتُ فيها الحقَّ في هذا الصحابي الذي له خدماتٌ عظيمةٌ في خدمة الدين وصحبة المرسلين وجهادهِ معه ﷺ وفي مدة خلفائه الراشدين ومرابطتهِ ومجاهدتهِ في بلاد الشام أيامَ أبي بكر وعمر وعثمان، فيكفي سيدَّنا معاويةَ أنه صَحِبَ رسولَ الله، وأَنَّ أُختهُ أُم حبيبة عنده ﷺ فهي أُم المؤمنين، ويكفيه أَنه ممن كتبَ الوحيَ، ومراسلات رسول الله الى القبائل، وأنه ممّن أسلم قبل فتح مكة، وقد وعدَ اللهُ الحسنى للمسلمين قبلَ الفتح وبعدَهُ قال الله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ ﴾[1] والحُسنى هي الجنة كما قال المفسرون، وأصحابُ الحسنى لا يدخلون النار أبداً قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾[2] أي عن النَّار.

فأبدأُ معك أيُّها القارئُ الكريمُ في تعيين وقت إسلامه رضي الله عنه قال الأمامُ المُحدِّث خاتمةُ الفقهاء العلامةُ ابنُ حجر الهيتمي في تطهير الجنان واللسان[3] : وكتمَ إسلامه عن أبيه قبل فتح مكة بسنة كان مسلماً، ويؤيدهُ ما أخرجه أحمد من طريق محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين عن إبن عباس رضي الله عنهم أن معاوية قال قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة، وأصلُ الحديث في البخاري من طريق طاوس عن إبن عباس بلفظ : قصرت بشقص، ولم يذكر المروة في كلٍّ من الروايتين، خلافاً لمن حصر في الأُولى الدلالة على أنه كان في عمرة القضية مسلماً، أما الأُولى فواضحٌ، لأنه ذكر ذلك عند المروة، وهذا يُعيُّنُ أن ذلك التقصيرَ كان في العمرة، لأنه ﷺ في حجة الوداع حلق بمنى إجماعاً، وأما الثانية فلأنه ﷺ لم يقصر في حجة الوداع

(١) الحديد: ١٠ .

(٢) الأنبياء: ١٠١.

(٣) ص٧ .

أصلاً لا بمكة ولا بمنىً، فان قلتَ: كونه أسلم وكتم إسلامه ولم يهاجر للنبي ﷺ نقصٌ، وأيُّ نقصٍ، قلت: ليس الأمر كذلك بأطلاقه، كيف وقد وقع ذلك للعباس رضي الله عنه عمِّ رسول الله ﷺ على القول الذي رجَّحه بعضُهم أنه أسلم ببدر وكتم إسلامه إلى فتح مكة، بل هذا أَولى؛ لأن مدةَ كتمه لإسلامه نحو ستِّ سنين، ومعاويةُ إنما كتمه نحو سنة، ولم يُعِدَّ أحدٌ ذلك نقصاً في العباس لأنه كان لعذرٍ، فكذلك ما وقع لمعاويةَ على ذلك القول كان لعذرٍ، والهجرةُ إنما تجبُ وتتعيَّنُ حيث لا عُذرَ، ومنه الجهلُ بوجوبها ممن يُعذر فيه، وقد جاء في رواية أن أُمه قالتْ له: إنْ هاجرت قطعنا عنك النفقة وهذا عذرٌ ظاهرٌ.

وأمَّا إسلامُهُ يوم فتح مكة فلا خلافَ فيه، كإسلام أُمه وأبيه وأخيه يزيد يومئذ، وأما أبوه فالظاهرُ انه كان منهم، ثم حسن إسلامه وتزايد صلاحه حتى صار من أكابر الصادقين وأفاضل المؤمنين، وإنما يُذَمُّ بالتأليف مَنْ بقي بوصفه، ولم يترقَّ عن كونه ممن يعبد الله على حرف، وحاشا أبي سفيان من ذلك كما شهدت بذلك آثارُهُ الصالحة في الحروب والمسالك، وممّا يدلُّ على أنه ﷺ علم قوة إسلامه ومزيد استسلامه خضوعه لأوامره ﷺ، وأحكامه فقضى عليه بما لا يلائم ما جُبِلَ عليه قبل ذلك من الشُحّ حتى على زوجته وولده معاوية بطعامه، ألا ترى أنه لما أسلم هو وزوجته هندٌ جاءت للنبي ﷺ تشكوه فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ فإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي أي معاوية، فقال لها ﷺ خُذي من ماله ما يَكفيك وولدك بالمعروف، فقضى عليه في غيبته بذلك برضاه به وإستسلامه له، وإن كان فيه غايةُ المشقة على نفسه باعتبار ما جُبل عليه من الشح، وعلى قوة إسلامها؛ إذ من جملة الحامل لها عليه أن مكة لما فُتِحتْ دخلت المسجد الحرام ليلاً فرأت الصحابة قد ملؤوه، وأنهم على غاية من الإجتهاد في الصلاة وقراءة القرآن والطواف والذكر وغير ذلك من العبادات، فقالت: واللهِ ما رأيت اللهَ عُبِدَ حقَّ عبادته في هذا المسجد قبل هذه الليلة، والله إن باتوا إلا مصلّين قياماً وركوعاً وسجوداً، فاطمأنتْ إلى الإسلام، لكنها خشيت إن جاءت

إلى النبـي ﷺ أن يوبِّخَهـا عـلى ما فعلته مـن المُثلـة القبيحة بعمّه حمـزة رضي الله عنه، فجـاءت إليه مع رجل مـن قومها لتُبايعه فوجدت عنده من الرَّحب والسـعة والعفو والصفح مالم يخطر ببالِها[1] . إنتهى

وقال الإمامُ شـيخُ الإسـلام الحافظُ إبنُ حجر رحمه الله في فتح الباري[2] : أسـلم قبل الفتح، وأسلم أبواه، وصحب النَّبيَّ ﷺ وكَتَبَ . أهـ

وقال الحافظُ أيضاً في التقريب[3] : صحابيٌّ أسـلمَ قبل الفتح . أهـ فظهرَ لك بعد هذه النُّقول أن ما قاله الشيخ يوسف النبهانيُّ[4] من أنَّ معاويةَ أسلم بعد الفتح، ليس براجح على التحقيق .

وخلاصةُ ما قدَّمناه أنَّ الصحابي معاوية رضي الله عنه أسلم قبل الفتح وصحب رسول الله ﷺ، وغزا معه، وجاهد وخدم الدين خدماتٍ جليلةً، فمن آذاه أو إستحلَّ سبَّهُ وشتمهُ وعِرضهُ، وصرَّح القول بتنقيصه وإظهار عداوته، فقد كفر كما نقلناه عن الإمام المُفسر الآلـوسي ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾[5].

وأمَّـا كتابتُهُ للوحي ومُراسَـلاتِ رسـولِ الله ﷺ للعرب : فمنقبـةٌ عظيمةٌ، إذ هـذا توثيقٌ من رسـول الله ﷺ لـه، وبيانٌ لعدالتـه وأمانته وكـمال رجوليته، وتنـوُّر بصيرتـه .

قال أبو نُعيم : كان معاويةُ من كُتَّابِ رسـول الله ﷺ حَسَـنَ الكتابة فصيحاً حليماً وقوراً .

---

(١) بحذف وتصرف .

(٢) ج٧ ص٨٠ .

(٣) ج٢ ص١٩٥ .

(٤) في الأساليب البديعة من كتاب شواهد الحق .

(٥) النور: ٦٣ .

وقال إبن كثير في البداية والنهاية[١] : يكتب " أي معاوية رضي الله عنه " الوحي لرسول الله . أهـ والرسائل الى زعماء العرب كما في الإصابة[٢]

وقال المدايني : كان زيدُ بنُ ثابت يكتب الوحي، وكان معاوية يكتب للنبي ﷺ فيما بينه وبين العرب[٣] . أهـ أي من وحي وغيره، فهو أمينُ رسول الله ﷺ على وحي ربه وناهيك بهذه مرتبةً رفيعةُ .

وقال الحافظُ إبنُ حجر في الأصابة[٤] : قال أبو نعيم : كان من الكَتَبَة الحسبة الفُصحاء حليماً وقوراً، وعن خالد بن معدان : كان طويلاً أبيضَ أجلح وصحب النبيَّ ﷺ وكتب له . أهـ .

وفي مسند الإمام أحمد وأصلُهُ في مسلم عن إبن عباس قال : قال لي النبيُّ ﷺ ، أُدعُ لي معاويةَ، وكان كاتبَهُ أهـ .

قال الحافظ في الفتح[٥] : وصَحِبَ النبيَّ ﷺ وكَتَبَ له . أهـ

وقال الحافظ في التقريب[٦] : أسلم قبلَ الفتح، وكتب الوحي أهـ .

وقال المحقِّق الآلوسي في الأجوبة العراقية[٧] : فإنَّهُ كان من كبار الأصحاب رضي الله عنهم وكان أحدَ الكُتَّاب لرسول الله ﷺ كما في صحيح مسلم وغيره . أهـ .

وقد يقول قائلٌ : إنه لم يكن كاتباً للوحي كزيد بن ثابت، بل كان كاتباً لغير ذلك من رسائل وغيرها كانت ترسل للقبائل .

(١) ٣٩٦/١١ .
(٢) ٣/ ٤٣٣ .
(٣) الإصابة ج٣ ص٤٣٤ .
(٤) ج٣ ص٤٣٣ .
(٥) ج٧ ص٨٠ .
(٦) ج٢ ص١٩٥ .
(٧) ص٧٤ .

قلت : نحن لا نُسلِّم أنه لم يكن كاتباً للوحي لما مرَّ من النُّقُول وإطلاقها، ولئن سلَّمنا ذلك، فهو كما قال في الإصابة : إنه كان يكتب لرسول الله ﷺ فيما بينه وبين العرب وغيره، قال العلماء : أي من وحي وغيره، ويكفي أيها القارئُ الكريمُ أنَّ رسول الله قد قرَّبهُ منه وأدناه، وإستأمنه على ما يكتبه من تبليغ ودعوةٍ ووحي، وهل هذا إلا مكانٌ رفيعُ الدَّرجات، ومنقبةٌ عظيمةٌ، وفضيلةٌ كبيرةٌ . والله أعلم .



-الموقف الخامس-
في فضائل الصحابي معاوية ومناقبه رضي الله عنه

إغـترَّ بعُـض الناس بعبـارةِ الحافـظ البخـاريِّ، وهي قولُـهُ : باب ذكـر معاوية، فتوهَّـم وأوهـمَ أنه لم يثبت لمعاويةَ أيُّ فضل ومنقبة، وهذا توهمٌ فاسـٌد، وإيهامٌ كاذبٌ، والتحقيقُ الذي عليه أهلُ السـنة والجماعة قاطبةً أنَّ سـيِّدَنا معاويةَ قد ثبت فيه شرفُ الصحبـة والقـدم الراسـخة في العلم وفضائـلُ ومناقبُ، لكـنَّ الإمامَ البخـاري تبعاً لشـيخه إسـحق بن راهويه نفى ثبوتَ منقبة وفضيلة وردتْ بخصوصه؛ لعدم ثبوتِ أثـر صحيح فيه، وهذا لا ينفي منه فضيلـةَ الصحبة وشرفَها؛ لدخوله في عموم الآثار الواردة فيها، لذا ذكره البخاريُّ في كتاب مناقب الصحابة .

قـال الحافظ إبنُ حجـر في الفتح[1] : تنبيه : عبَّرَ البخـاريُّ في هذه التَّرجمة بقوله : ذكر، ولم يقل فضيلة ولا منقبة؛ لكون الفضيلة قد تؤخذ من حديثِ الباب؛ لأنَّ ظاهر شهادة إبن عباس له بالفقه والصحبة دالةٌ على الفضل الكثير . أهـ .

وقال الحافظُ أيضاً[2] : وقد وردَ في فضائل معاوية أحاديثُ كثيرةٌ، لكن ليس فيها ما يصحُّ من طريق الاسـناد، وبذلك جزمَ إسـحقُ بنُ راهويه والنسائيُّ وغيرُهما والله أعلم . أهـ .

وفَهِـمَ بعضُ مَـنْ إمتلى قلبُهُ مـن أدران بُغض هذا الصحابي أنَّ قـولَ الحافظ أبن حجـر : ليـس فيهـا ما يصـحُّ، معنـاه أن كلَّ طريـق ورد في فضـل الصحـابي معاوية موضـوعٌ مكذوبٌ، وهـذا أيها القارئُ المُحبُّ لصحابة رسـول الله فهمٌ فاسـٌد بأجماع

(١) ج٧ ص٨١.
(٢) ج٧ ص٨١ .

العلماء، وسببُهُ تجاهلُ إصطلاحات المحدثين، وأيهامُ المسلمين بمثل هذه العبارة وغيرها التي لا يُراد منها ما يُتبادر إلى أذهان الجَهَلة من غير أهل العلم، وإذا أردتَ معرفةَ معنى عبارة الحافظ إبن حجر، فاستمعْ لما أُلقيه عليك من كلام الحُفَّاظ من علمائنا رحمهم الله تعالى إعلم : أنَّ نفَي الصَّحة في قول إبن حجر : لم يصح، معناه أنَّ الطُّرق لم تَستجمع شروطَ الصحة المدوَّنة في علوم الحديث، لا أنَّ معناه أنَّ الطُّرُقَ موضوعةٌ باطلةٌ، كيف وقد وردت أحاديث كثيرة في فضائل معاوية رضي الله عنه منها ما هو حسنٌ، ومنها ما هو ضعيفٌ، والضعيفُ يجوزُ العملُ به في المناقب كما قاله الفقيه المحدِّث العلامة إبن حجر الهيتمي في تطهير الجنان واللسان[1] .

والدليل على أنَّ نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن والضعف عن السند ما قاله خاتمةُ الحفاظ الإمام السُّيوطي في تدريب الراوي[2] : وإذا قيل : هذا حديثٌ غيرُ صحيح، فمعناه لم يصحَّ إسنادُهُ على الشرط المذكور، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجوازِ صدق الكاذب، وإصابة مَنْ هو كثيرُ الخطأ . أهـ .

هذا كلُّهُ توجيهٌ لعبارةِ البخاري في صحيحه، وعبارةِ الحافظ في فتح الباري كي لا تقعَ في ظلام هذا الفهم السقيم وإساءة الأدب مع هذا الصحابي الكريم، أمَّا إذا أردتَ زيادةَ تحقيقِ ما قلناه على وجه الضَّبط والإنصاف فإستمع لما قاله خاتمةُ المحدِّثين الفقيه العلامة الشيخ إبن حجر الهيتمي الشافعي في كتابه تطهير الجنان واللسان[3] : قيل : عبَّر البخاريُّ بقوله : بابُ ذكر معاوية . ولم يقل : فضائله ومناقبه، لأنه لم يصحَّ في فضائله شيءٌ كما قاله إبن راهويه، ولك أن تقول : إن كان المرادُ من هذه العبارة أنه لم يصح منها شيءٌ على وَفْق شرط البخاري فأكثرُ الصحابة كذلك؛ إذ لم يصح شيء منها، وإن لم يعتبر ذلك القيد فلا يضرُّهُ ذلك لما يأتي من أن فضائله ما حديثُهُ حسنٌ

(١) ص١٠ .
(٢) ص٣٠ .
(٣) ص٩ .

حتَّى عند الترمذي كما صرَّح به في جامعه، وستعلمه مما يأتي، والحديثُ الحسن لذاته كما هنا حجةٌ إجماعاً، بل الضعيفُ في المناقب حُجَّة أيضاً، وحينئذٍ فما ذكره إبنُ راهويه بتقدير صحته لا يخدش في فضائل معاوية لوجوه، منها : أنه من أشرف الصحابة نسباً جاهلية وإسلاماً، فإنه من أكابر قريش، ومن أقرب بطونهم إلى النبي ﷺ لأنه يجتمع معه في عبد مَناف، ومنها : أنه أحدُ الكُتَّاب لرسول الله ﷺ كما صحَّ في مسلم وغيره، وفي حديثٍ سندهُ حسنٌ كان معاوية يكتب بين يدي النبي ﷺ قال أبو نعيم : كان معاوية من كُتَّاب الرسول ﷺ حسنَ الكتاب فصيحاً حليماً وقوراً، ومن ثَمَّ نقلَ القاضي عياضٌ أنَّ رجلاً قال للمعافي بن عمر : أين عمرُ بنُ عبد العزيز من معاوية فغضب غضباً شديداً وقال : لا يُقاسُ بأصحاب النبي ﷺ أحدٌ، معاويةُ صاحبُهُ وصهرُهُ وكاتبهُ وأمينهُ على وحي الله، ويُوافق ذلك أن عبدَ الله بن المبارك المُجمعَ على جلالته وأمانته وتقدُّمه، سُئِلَ فقيل : يا أبا عبد الرحمن، أيما أفضلُ معاوية أو عمر بن عبد العزيز، فقال : واللهِ إن الغُبار الذي دخل في أنف فرس معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمر بألف مرة، صلى معاويةُ خلفَ رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فقال معاوية رضي الله عنه ربَّنا لك الحمدُ، فما بعدَ هذا الشرف الأعظم !؟ وإذا كان مثل ابن المبارك يقول ذلك وإن تراب أَنف فرسه فضلاً عن ذاته أفضلُ من عمر بن عبد العزيز ألفَ مرة، فأيُّ شبهة تبقى لمُعاندٍ، وأيُّ دخل يتمسَّك به غبيٌّ أو جاحدٌ !؟، ومنها : دعاءُ رسول الله ﷺ له كما في الترمذي وغير ذلك من وجوه الشرف أهـ . بحذفٍ وزيادةٍ .

- **وإليك الآثار الواردة في بيان فضائله :**

١ . روى الترمذي وقال حديثٌ حسنٌ، أنَّ رسولَ الله ﷺ دعا لمعاوية، فقال: «اللهمَّ إجعلْهُ هادياً مَهدياً» تأمَّل هذا الحديث أيها المُسلم المُحبُّ لصحابة رسول الله – دعاء الصادق المصدوق الذي لا يُردُّ دعاؤه لأمته لا سيَّما أصحابه، وإستجابَ اللهُ دعاءَ حبيبه ﷺ، فجعل سيِّدنا معاويةَ رضي الله عنه هادياً للناس مهدياً في نفسه، ومَنْ

جمع هاتين المرتبتين، وكيف يُتصوَّرُ فيه ما يتقوَّلُهُ عليه المُبطلون، ووصمهُ به المُعاندون، معاذ الله لا يدعو رسولُ الله ﷺ بهذا الدعاء الجامع لمعالي الدنيا والآخرة المانع لكل نقصٍ نسبهُ اليه أهلُ الأهواء والبدع .

٢. وروى إبن أبي شيبة بسنده أن معاوية قال : ما زلتُ أطمعُ في الخلافة منذ قال رسول الله : «إذا ملكتَ فأَحسِنْ» .

٣. وروى أبو يعلى عن معاوية أنه قال : نظرَ إليَّ رسولُ الله فقال : « يا معاويةُ إن وُلِّيَت أمراً فإتَّقِ اللهَ وأعدل »، قال : فما زلتُ أظنُّ أنّي مُبتلى بعملٍ لقول رسول الله – أي لأجله – حتى ولِّيت – أي الأمارة .

٤. وروى الإمام أحمد بسند صحيح لكنْ فيه إرسالٌ، وصله أبو يعلى بسنده الصحيح، ولفظُهُ عن معاوية أنه ﷺ قال لأصحابه توضؤا، فلما توضؤا نظر إلي فقال: «يا معاويةُ إن ولِّيت أمراً فإتق الله وأعدل».

٥. وروى البزَّار وأحمد والطبراني أنَّ رسول الله ﷺ، دعا لمعاوية فقال : « اللهمَّ علِّمهُ الكتابَ والحسابَ، ومكِّنْ له في البلاد، وقِهِ سوءَ الحساب » فهذه الآثارُ صريحةٌ في تبشيره رضي الله عنه بالخلافة .

٦. وقد مدحهُ أميرُ المؤمنين سيدُنا عمرُ رضي الله عنه وأثنى عليه وولاهُ دمشق الشام مدةَ خلافته، وكذلك سيدنا عثمانُ رضي الله عنه، وناهيك بهذه منقبة عظيمة من مناقب سيدنا معاوية رضي الله عنه، واذا تأملتَ عزلَ عمر لسعد بن أبي وقاص الأفضل من معاوية بمراتب، وإبقاءَهُ لمعاوية على عمله من غير عزلٍ له، علمتَ بذلك أن هذا يُنبيءُ عن رفعة كبيرة لمعاوية، وأنه لم يكن ولا طرأَ فيه قادح من قوادح الولاية، وإلا لمَّا ولاهُ عمر، وكذا عثمان وقد شكا اهل الاقطار كثيراً من ولاتهم الى عمر وعثمان فعزلا عنهم من شكواهم، وإن جلَّت مراتبُهم، وأما معاوية فأَقام في إمارته على دمشق الشام هذه المدة الطويلة فلم يَشكُ أحدٌ منه، ولا إتهمه بجَورٍ ولا

مظلمةٍ، فتأمَّل ذلك كذا أفادهُ المحدِّث إبن حجر في التطهير[1] .

٧. أخرج إبن سعد أن معاويةَ دخل على عمرَ رضي الله عنهما، وعليه حُلَّةٌ خضراءُ، فنظر إليه الصحابة – أي نظر إعجاب به أو منه – فلما رآهم عمر ينظرون اليه جعل يضربه بالدُّرة ويقول : اللهَ اللهَ يا أمير المؤمنين فيمَ فيمَ، فلم يكلمه عمر حتى رجع لمجلسه، فقال له الصحابة : لِمَ ضربتَ الفتى، ما في قومك مثلُهُ ؟! أي عمالِك، ويحتمل أن يريدوا بالقوم قريشاً، وعلى كل فالمِثلية نِسبيةٌ، فقال : ما رأيتُ منه إلا خيراً لكني رأيته وأشار بيده الى فوق، فرأيتُ أن أضعه أي رأيتُ عليه ما يُشعر بالتكبُّر، فأردتُ أن أُرشده الى التواضع ما أمكنه، قال ابن حجر الفقيه في التطهير[2] : فان قلتَ : لِمَ قال معاوية فيما مرَّ آنفاً : إنما لبستُها إلى آخره وسكت هنا، قلت : لأنَّ ما صدر منه هنا فعل وهو الضرب، وبعد وقوعه بإجتهاد صحيح لا يمكن إعتراضه ولا الكلام فيه، وبهذا يظهر لك تمامُ فقه معاوية وبلوغه المرتبة العالية في العلم والأدب، ولذا قابله عمر بما يأتي لا سيما وقد قال الصحابة رضي الله عنهم الذين هم أهل مجلسه وهم أكابر المهاجرين والأنصار كما دلَّت عليه الآثار الصحيحة : ما في قومك مثلُهُ، مُشيرين إلى نوع إعتراض عليه، فأجابهم بقوله : ما رأيتُ منه وما بلغني عنه إلا الخير. وهذا لمن تأمله يدلُّ على منقبة باهرة ومدحة ظاهرة لمعاوية، إذ هي الشهادة من عمر وأهل مجلسه الذين هم أكابر المهاجرين والأنصار بأن ما في قومه مثله، وبأنه لم يَرَ منه ولم يبلغه عنه إلا الخير يقطعُ أعناق الطاعنين عليه ويُقصِمُ ظهور المعاندين والمغالين فيما نسبوه إليه .

٨. قال الحافظ ابن حجر في الاصابة[3] : وقد روى معاوية أيضاً عن أبي بكر وعمر وعثمان وأُخته أُم المؤمنين أُم حبيبة بنت أبي سفيان، وروى عنه من الصحابة :

---

(١) ص١٦ .

(٢) ص١٨-١٩ .

(٣) ج٣ ص٤٣٤ .

إبـن عباس وجرير البجلي ومعاوية بن خديج والسـائب بن يزيـد وعبد الله بن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم، ومن كبار التابعين : مروان بن الحكم وعبد الله بن الحرث بن نوفل وقيس بن أبي حازم وسـعيد بن المُسـيّب وأبو إدريس الخولاني وممن بعدهم، وعيسى بن طلحة ومحمد بن جبير بن مطعم وحميد بن عبد الرحمن بن عوف وأبو مجلز وجبـير بـن نفير وحمران مولى عثمان وعبد الله بن محيريز وعلقمة بن وقاص وعمير بن هاني وهمام بن منبه وأبو العربان النخعي ومطرف بن عبد الله بن الشـخير وآخرون . أهـ، وروى معاويةُ مائةً وثلاثةً وستين حديثاً عن رسول الله[1] ﷺ، وأتفق له البخاريُّ ومسلمٌ على أربعة أحاديث، وأنفرد البخاري بأربعة، ومسلم بخمسة[2] .

٩ . شـهد الصحـابيُّ الجليـُل معاويةُ رضي الله عنه حُنيناً، وأعطاه رسـول الله ﷺ مائـةً مـن الإبل وأربعين أوقيـة من الذهب[3] فأنـزل الله قوله سـبحانه ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[4] وقـد كان ممَّن شـهد غزوةَ حنين، ومـن المؤمنين الذين أَنزل اللهُ سكينتَهُ عليهم مع النَّبي من الذين شهدوا حنيناً، ووعدهم الله الحسنى فقال تعـالى ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾[5] فهـو داخـلٌ في هذه الآيـة حيث أنفق في حنين والطائف، وقاتلَ فيهما، والحُسـنى هي الجنَّةُ، وشَـهِدَ حروب اليمامة ضد مُسيلمة[6]،

---

(١) أسماء الصحابة الرواة لإبن حزم ص٥٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٦٢ .

(٣) البداية والنهاية ١١/ ٣٩٦ .

(٤) التوبة آية ٢٦ .

(٥) الحديد ١٠ .

(٦) البداية والنهاية ١١/ ٣٩٦ .

وفتح قيسارية سنة خمس عشرة للهجرة، وسواحل دمشق[1] .

١٠ . معاويـةُ رضي الله عنـه أولَّ من غـزا البحر[2] أخرج البخـاري من طريق أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت : سـمعتُ رسـول الله ﷺ يقول : « أولَّ جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا[3] قالت يارسول الله : أنا فيهم قال : أنتِ فيهم، ثم قـال النبـي ﷺ : أول جيش من أمتـي يغزون مدينة قيصر[4] مغفـورٌ لهم، فقلت : أنا فيهـم يارسـول الله، قـال : لا[5] » وقد حصل لمعاوية رضي الله عنـه هذا الفضل الذي بشَّر به النبي ﷺ .

١١ . وقـد مدحـهُ الإمام علي رضي الله عنه بقوله « قتلاي وقتلى معاوية في الجنَّة » رواه الطبراني بسندٍ، رجالُهُ موثقون على خلافٍ في بعضهم، فهذا القولُ من سيِّدنا علي رضي الله عنـه صريحٌ لا يقبـل تأويلاً بإن معاوية مُجتهدٌ توفَّـرت فيه شروطُ الإجتهاد الموجبةُ لتحريم تقليد الغير، إذ لا يجوز لمجتهد أن يقلِّد مجتهداً بالإتفاق سواءٌ خالفه في إجتهاده وهو واضح، أم وافقه، لأن كلاً أنما أخذ ما قاله الدليل لا غير، وذلك يسمَّى مُوافقـاً لا تقليـداً، وتصريـحٌ لا يقبل تأويلاً من علي أيضاً بـأن معاوية لأجل إجتهاده وإن أخطـأ فيه كما هو شـأن سـائر المجتهدين بنص الحديث، ومـن أجتهد وأخطأ فله أجـر مأجور هـو وأتباعه المقلـدون له والموافقون لـه في الإجتهـادات، لأن كثيراً من الصحابـة وفقهاء التابعين كانـوا موافقين له في إعتقاده حقَّية ما هو عليه، حتى مُقاتلة عـلي، ففعلـه لذلك لم يكن عن حسـد لعلي ولا عن طعن حاشـاه الله مـن ذلك، وأنها كان عن أمر قام في إعتقاد معاوية رضي الله عنه بإعتبار الدليل المُلجئ له إلى ذلك لأن

(١) تأريخ الطبري ٤/ ٦٧ .
(٢) فتح الباري ٦/ ١٢٠ .
(٣) أي فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة .
(٤) أي القسطنطينية .
(٥) فتح الباري ٦/ ٢٢ .

المجتهد أسير الدليل الذي إنقدح له، فلا يجوز له مخالفته بوجه من الوجوه، فلذا أُثيب هو وأتباعه وإن كان الحقُّ مع سيدنا علي رضي الله عنه وأتباعه، وتأمل حكم سيدنا علي بأن قتلى سيدنا معاوية في الجنة تجْد أن الحقَّ كان رائدهما إلا أن معاوية أخطأ كما عليه أهل السنة والجماعة، وكان خطؤه إجتهاداً، فكان مأجوراً، فرضي اللهُ عنهما يوم أسلما ويوم ماتا ويوم يبعثان إخواناً على سُرُر مُتقابلين .

١٢. وقد أثنى عليه إبنُ عباس رضي الله عنهما حينما أخبر بأن معاوية قد أوترَ بواحدةٍ، فقال كما رواه البخاري في صحيحه : إنه فقيهٌ، وفي رواية أنه صحب النبي ﷺ، ولفظُ الفقيه أرفع الفاظ التعديل وأشرف عبارات التبجيل، لذلك لَّما قال بعض ائمة الحديث والفقيه والورع في الإمام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه : إنه فقيه، قال الائمة المحدثون والفقهاء : إنها ارفع وأعلى الفاظ التعديل، وإنه يدلُّ على أن الممدوح مجتهدٌ مطلقٌ، ويجب عليه العمل باجتهاد نفسه قال ابن حجر في التطهير[1]: فقد أجمعت الأمة أهل الأصول والفروع على ان الفقيه في عرف الصحابة والسلف الصالح وقرون آخرين بعدهم هو المجتهد المطلق وانه يجب عليه ان يعمل باجتهاد نفسه ولا يجوز له ان يقلد غيره في حكم من الاحكام بوجه كما مر، وحينئذ ينتج من ذلك عذر معاوية في محاربته لعلي كرم الله وجهه . وان كان الحق مع علي كما مر . أهـ.

وتكلم الخطيب في كفايته في علم الحديث، في الحروب التي حدثت بين الصحابة وانها لا تنافي عدالتهم خلافاً لأهل البدع، ثم قرر قائلاً[2] : فهم – أي الصحابة – بمثابة المخالفين من الفقهاء المجتهدين في تأويل الاحكام . أهـ، وإعلم أن أكثر الصحابة إفتاء سبعةٌ مطلقاً، وهم عبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وإبنه عبد

---

(١) ص ٢٠-٢١ .

(٢) الكفاية ص٤٩ .

الله، وعائشـة الصديقة أُم المؤمنين، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم .

وبعـد هؤلاء السـبعة في كثـرة الفتاوى عـشرون صحابياً : منهـم معاوية بن أبي سفيان كما في المنهل اللطيف[1] للعلامة محمد العلوي المالكي والحاصلُ أن حبر الامة سـيدنا إبـن عبـاس الذي هو من أكابـر علماء أهـل البيت رضي الله عنهـم وترجمان القرآن وأبن عمِّ رسول الله ﷺ وأبن عمِّ علي رضي الله عنهما والقائم بنصرته في حياته يُثنـي عـلى معاوية بأرفع الالفاظ وأجل المراتب، وهذه الشـهادة من أمثال إبن عباس رضي الله عنهما للصحابي معاوية رضي الله عنه كافيةٌ في التعديل والتصريح بأنه مجتهد مطلق كما سبق نقله عن الأُصوليين والمحدثين والفقهاء من أهل السنة، وقاطعة لسان كل صاحب هوى وبدع والله اعلم وأستغفر الله العظيم وأتوب اليه .



(١) ص١٩٢ .

-الموقف السادس-

الصحابي معاوية رضي الله عنه في حرب صفين

أيُّها المسلمون إعلموا أنَّ ما جرى بين صحابة رسول الله ﷺ من حروب وغيرها يصدق فيه قولُ الله تعالى ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[1]، والكلُّ مُجتهدٌ إمَّا مُصيبٌ فله أَجرانِ، أو مُخطئٌ فله أجرٌ واحدٌ .

ولسنا بمكلَّفين عن البحث في حروبهم، ومعرفةِ المُخطئ أو المُصيب منهم، فالواجبُ على أهل العلم أن يزرعوا حبَّ الصحابة الذين رضي الله عنهم ورضُوا عنه، وهذا الرضا يكفي في تكفير هفوات صدرت من بعضهم كما أفاده إبنُ حجر الهيتمي رحمه الله تعالى .

أمَّا مَنْ إتَّخذ حربَ صفين مثلاً ذريعةً لسبِّ سيدنا معاوية أو موقعةَ الجمل مثلاً ذريعةً لشتم أُم المؤمنين الصديقةِ الطُهرى عائشةَ، وحُجَّتُهُ بيانُ الحقيقة، وإظهارُ الحق، فهذا كذَّابٌ وصاحبُ فتنة لا يُريد بيانَ الحقيقة، وإظهار الحق، بل يريدُ التَّشكيكَ بالجيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ، وقلبَ الحقيقة التي تنادي بترك الذي جرى بينهم، وبحسن الظنِّ بهم وتفويض الأمر إلى الله تعالى، ويريد إخفاء الحقِّ وهو أنهم مُجتهدون مأجورون كانت نيتُهم طلبَ رضا الله وإقامة حدوده ونصرة شرعه .

والحقُّ الذي أُصرح به جهاراً أنَّ من يبحثُ عن حروبهم، ويظهرُ سبَّهم أو سبَّ أحدهم كبيراً أو صغيراً مُتقدَّم الإسلام أو مُتأخّرهم، فهذا لا يريدُ جمعَ صفِّ المسلمين، ووحدة قلوبهم، بل يريدُ تفريقاً ودنيا زائلةً وشهرةً فارغةً، ويصدُقُ فيه ما قرره إبنُ حجر في كتاب التطهير : صرَّح الائمةُ أنه يجبُ الإمساك عما شجر بين

(١) البقرة: ١٣٤ .

الصحابة رضي الله عنهم، ولا يجوزُ لأحد أن يذكرَ شيئاً ممَّا وقع بينهم يستدلُّ به على بعض أو ليُغري العوامَّ على سبّهم وثلبهم ونحو هذا من المفاسد، وهذا لا يكونُ الا من جاهلٍ ينقلُ الصحيح والسقيم والغثَّ والسمين، أو متجاهل أعمى اللهُ بصيرته يريدُ التَّنقيص بأصحاب رسول الله الذين لولاهم ما وصل إلينا كتابٌ ولا سنةٌ . أهـ بتصرف .

وقال أيضاً[1] : إن الصحابة رضوان الله عليهم وإن تحاربُوا أو تقاتلوا باقون على محبة كل للباقين، وإبداءِ عذر الخارجين منهم على بقيتهم أهـ

ونحن في هذه الفريدة لا نريدُ أن نبحثَ عن كل غثٍّ وسمين، ورخيص وثمين من أخبار المؤرخين، بل نريدُ أن نبحثَ عما أتَّفق عليه أهلُ السنة من الحقِّ في معركة صفين بحيثُ يكونُ خالياً من الأخبار المليئة بالكذب والكذّابين .

فأقولُ وبالله التوفيق : قال العلامةُ المُحدِّثُ التَّهانوي في كتابه إعلاء السُّنن[2]: إن أصحاب الجَمَل وأهل صفين إنما خرجوا على علي رضي الله عنه حيثُ إعتقدوا أنه يعرفُ قَتَلَةَ عثمان، ويقدرُ عليهم، ولا يقتصُّ منهم لرضاه بقتله ومواطئته إياهم قال الحافظُ إبنُ حجر في الفتح وفي التلخيص الحَبير : وهذا ظاهرٌ مِنْ مُكاتباتهم له ومُخاطباتهم ٢/ ٣٤٨، وهذا صريحٌ في أنَّ الصحابي معاوية لم يقاتل أمير المؤمنين علياً من أجل الخلافة بل كان من أجل القصاص من قتلة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه .

وقال المُحقِّقُ الآلوسيُّ في الأجوبة[3] : إن علياً كرَّم اللهُ تعالى وجهه في كلِّ ذلك على الحقِّ، لم يَفترقْ عنه قيدَ شبر، وإن مُقاتليه في الواقعتينِ مُخطئون باغون وليسوا بكافرين . أهـ

---

(١) ص٢٤ .

(٢) ج١٢ ص٦٢٤ .

(٣) ص٥٨ .

أمَّـا كونُهم مؤمنين غيرَ كافرين فقولُـه تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[1] فسـمَّى اللهُ الطائفتينِ مؤمنـين، وأمـر بالإصـلاح بينهما، وقـولُ الإمام عـلي رضي الله عنه في أهـل صفّين : إخوانُنا بغوا علينا . أدلُّ دليل على أنهم مؤمنون ليسوا بكافرين .

وإذا تأملتَ تنازلَ سـيّدنا الحسـن رضي الله عنه عن الخلافة، والصُّلح مع معاوية رضي الله عنه لغرضِ جمع الكلمة، وتوحيدِ الصف وحقنِ الدماء، تجدُهُ دليلاً واضحاً في إسلام وإيمان معاوية وجيشهِ .

وخلاصـةُ ما تقدَّم أنَّ الإمسـاك عما شـجرَ بين الصحابـة رضي الله عنهم مذهبُ إهل الحق من أهل السنة والجماعة .

قال الإمام النَّووي في شرح مسـلم[2] في الصحابة الذين أدركوا الفتنة : إنه إتَّفق أهـل الحق ومَـنْ يُعتَدُّ به في الأجماع على قَبولِ شـهاداتِهم ورواياتِهـم وكمال عدالتِهم، وأنهـم معذورون فيما صـدر منهم، وما صدر إلا عن إجتهـاد، ويُعلَمُ من ذلك حكمُ مَنْ لم يُدرِكْ الفتنة كما لا يخفى .

وقال خاتمةُ مُحقِّقي مذهب الشافعية العلامةُ إبن حجر الهيتمي في التَّطهير[3] : إن مـا وقع بين الصحابـة رضوان الله عليهم أجمعين من القتال مقصـورٌ على الدنيا فقط، وأمـا الآخرة فكلُّهم مُجتهدون مُثابون، وإنما التفـاوتُ بينهم في الثواب؛ إذ من إجتهد وأصـاب كعليٍّ كـرَّم اللهُ وجهه وأتباعه، له أجران بل عشرةُ أجـور كما في رواية، ومَنْ إجتهـد وأخطـأ كمعاويةَ رضي الله عنه له أجرٌ واحدٌ، فهم كلُّهم سـاعون في رضا الله

---

(١) الحجرات:٩.

(٢) ج١٥ ص١٥٨ -١٥٩ .

(٣) ص٦ .

وطاعته بحسب ظُنونهم وإجتهاداتهم النَّاشئة عن سعة علومهم التي منحوها من نبيِّهم ومُشرِّفهم ﷺ، فتفطَّن لذلك إن أردت السَّلامة في دينك من الفتن والإبتداع والعناد والمحن . أهـ .

وقال المحقِّق المُفسِّرُ الشيخ الشهابُ الآلوسي في الأجوبة العراقية[1] : لا ينبغي – أي لا يجوزُ شرعاً – الخوضُ في أحد منهم، والقول بعدم عدالتهم، إن الخطر في ذلك عظيمٌ وقد قال تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[2]، ولا ينبغي لمن يعرفُ نفسَهُ أن يكونَ دونَ نملة سليمان عليه السلام في الأدب مع أصحاب نبيه ﷺ، ألا تسمعُ قولَها لأخواتها ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[3] فقيّدتْ بقولها ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ حذراً من توهم نسبة هذا الفعل إليهم عالمينَ، وذلك غايةُ الأدب . أهـ

وسئل الحسن البصري رضي الله عنه عن قتال الصحابة فيما بينهم فقال : شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا، وعلموا وجهلنا، وأجتمعوا فأتبعنا، وأختلفوا فوقفنا[4] .

وسُئل الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر عما وقع بين الصحابة فأجاب بقوله: أقول ما قال الله ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[5] .

وسئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية ؟ قال ما أقول فيهم إلا الحسنى[6] .

فتحصَّل لك أيها المسلم أن الصحابي معاوية قد أجتهد في حربه لسيدنا علي

(١) ص٥٠ .
(٢) الإسراء: ٣٦ .
(٣) النمل: ١٨ .
(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٣٣٢ .
(٥) الإنصاف للباقلاني ص١٦٤ .
(٦) مناقب الإمام أحمد لإبن الجوزي ص١٦٤ .

وأخطأ وأتفق أئمتنا أن له أجراً واحداً لإجتهاده كما هو صريح الأثر الصحيح، وقتلى الفريقـين في الجنة كما قال سـيدنا علي رضي الله عنـه، ولا يجوزُ لنا أن نخوضَ بالباطل فيما شجرَ بين الصحابة رضي الله عنهم، بل الواجبُ علينا أن نُوقِّرَهم ونُثنيَ عليهم بما هم أهلُهُ، وأن لا نعتقدَ في سيّدنا معاويةَ إلا الخيرَ .

قـال العلامـة عبدُ العزيـز بن محمد في النَّاهية : ومعاويـةُ رضي الله عنه كان عالماً ورعاً عدلاً دون الخلفاء الراشدين في العلم والورع والعدل كما ترى من التفاوت بين الأولياء بل الملائكة والأنبياء، فإمارتُهُ وإن كانت صحيحة بأجماع الصحابة، وتسـليم الحسن رضي الله عنه، إلا أنها ليست على منهاج خلافة مَنْ قبله[1] .



(١) الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية ص٧٨ .

-الموقف السابع-

في خلافة معاوية وتنازل الحسن رضي الله عنهما

إنَّ سيِّدَنا معاويةَ رضي الله عنه لم يبايعْ سيِّدَنا علياً رضي الله عنه، ثم حاربهُ في صفّين، وإستقلَّ بالشام ثم أضاف إليه مصر ثم تَسمَّى بالخلافة .

والناسُ كان بعضٌ منهم معه، والبعضُ الآخر الكثير مع الحَسن رضي الله عنه، ورأى الحسُن رضي الله عنه أن المصلحَة الشرعيةَ تقتضي تسليمَ الخلافة له، فهو أهلٌ لذلك، فقد إرتضاه أبو بكر وعمر وعثمان مدةَ خلافتهم رضي الله عنهم، وكان جيشُ الحسن أكثر من جيش معاوية وأقوى، فلا مجالَ لخوفه منه كما يدّعي بعضُ السُّذّج الجهلة، بل لو كان لا يرى معاويةَ أهلاً لَمَا سلَّم إليه أهمَّ ما يتوقَّفُ عليه صلاحُ الدنيا وفلاح الآخرة، وهي الخلافة الإسلامية، فلو سلَّمنا قول الجهلة في تسليم الخلافة لمعاوية خوفاً، لكان هذا نقصاً وخيانةً من سيدنا الحسن، وحاشاه ثُمَّ حاشاه رضي الله عنه .

وإليك النقول الصحيحة الصَّريحة في صحة خلافة سيدنا معاوية وإمارته على المؤمنين شُورى وتنازل سيدنا الحسن له رضي الله عنهما .

قال الإمام القاضي أبو بكر العربي في عارضة الأَحوذي : وتزاحفَ الحسن ومعاوية لمثل ذلك من السعي في لِّم شَعْث المسلمين، وجمع كلمتهم المتفرِّقة، فأصلحَ اللهُ الحال بالحسن تصديقاً لقول النبي ﷺ «إنَّ إبني هذا سيِّدٌ ولعلَّ اللهَ أن يُصلحَ به بينَ فئتين عظيمتينِ من المسلمين» فمدحَ النَّبيُّ عليه الصلاة والسلام الحسَن بعقله وإصلاح ما بين الفئتين، وجعلَهم مسلمينَ . أهـ

وقال الحافظ إبنُ حجر في الأصابة[1] : وإستقلَّ بالشام ثم أضاف إليه مصر

---

(١) ج٣ ص٤٣٣ .

ثم تسـمَّى بالخلافة بعد الحكمين، ثم إسـتقلَّ لما صالح الحسن، وإجتمع عليه الناس، فسمِّي ذلك العامُّ عامَّ الجماعة . أهـ

وقـال الحافظ أيضاً في فتح الباري[1] : ووِلِّي إمرة دمشـق عن عمر بعد موت أخيـه يزيد بن أبي سـفيان سـنة تسـع عـشرة، وإسـتمرَّ عليها بعد ذلـك إلى خلافة عثـمان، ثم زمـان محاربته لعـلي وللحسـن، ثم إجتمـع عليه الناس في سـنة إحدى وأربعين إلى أن مات سـنة سـتين، فـكان ولايته بين إمارة ومُحاربـة ومَملكة أكثر من أربعين سـنة متوالية . أهـ

وقـال الحافـظ أيضـاً في تقريـب التهذيـب[2] في معاوية بـن أبي سـفيان : الخليفةُ صحابيٌّ أسلم قبل الفتح وكَتَبَ الوحي . أهـ

وقال المحدِّث إبن حجر الهيتمي في التَّطهير[3] : وإستقلَّ بالشام لَمَّا صالح الحسن، ونزل الحسـن عن الخلافـة بإختياره ورضاه، بل مع كثرة أتباعـه وأعوانه، ولم يكن له سـببٌ إلا خشـية رضـاء الله عنـه على دماء المسـلمين، فإنه كـما قال : علـم أن الفئتين متكافئتان، أو قريبتا التكافؤ، فلا يقع ظفر واحدة إلا بعد فناء معظم الأُخرى، والترك لأجـل ذلـك من أعظم مناقبـه رضي الله عنه، ولذا أثنى عليه جـدُّهُ ﷺ على المنبر على رؤوس الاشـهاد إعلامـاً لهم بما سـيقع منه؛ لئلا يظنَّ الجاهـل أن الحامل له على ذلك الصلح جبنٌ، أو نحوُهُ، فقال وقد أَمسـكه : « إن إبني هذا سـيدٌ، وسيُصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسـلمين » فسـاوى بينهم في الإسـلام ولم يذكر مرجِّحاً لأحدهما إعلاماً بإستوائهم في أصل الثواب . أهـ

ثم قال الهيتمي أيضاً[4] : وبعد نزول الحسن لمعاوية إجتمع الناس عليه، وسُمِّي

---

(١) ج٧ ص٨١ .
(٢) ج٢ص١٩٥ .
(٣) ص١٧ .
(٤) ص١٧ .

ذلك العام عام الجماعة، ثم لم ينازعه أحد من أنه الخليفة الحق من يومئذ . أهـ

وهذا الذي قاله إبن حجر الهيتمي مذكور في الإستيعاب لإبن عبد البر[1] وأُسد الغابة لإبن سعد[2]، والبداية والنهاية لإبن كثير[3]، والإصابة للحافظ إبن حجر[4] .

❊ ❊ ❊

(١) ج٣ ص٣٩٥ .

(٢) ج٤ ص٣٨٥ .

(٣) ١٩ / ١٤٦ .

(٤) ٣/ ٤٣٣ .

-الموقف الثامن-
في تبرئة سيدنا معاوية
من سبِّ سيدنا علي وآل البيت رضي الله عنهم

لا يخفى أن هناك فرقاً بين صنيع المؤرِّخين في كتابة التأريخ، وصنيع المحدِّثين في كتابة الحديث، فالمُؤرِّخون شأنُهم النقل بدون تمحيص الأَخبار وغربلة الطُّرق؛ ولذا كَثُرَ عندهم الغثُّ والسمينُ، فهم كحاطب ليل، وعملُ الفقيه المُحدِّث في أَخبار المؤرِّخين النظرُ الدقيقُ في رجال الطرق، ثم النظرُ في متن الخبر، فإنْ ظهرت له علَّةٌ قادحةٌ في السند بحيثُ لا يصحُّ الإعتمادُ عليه بحسب ما تقتضيه قواعدُ حُفَّاظ الأُمة ومُحدِّثيها، فالخبرُ يُرَدُّ ولا خيرَ فيه، وإن صحَّ سندُهُ وكان المتنُ يَتعارضُ مع صريح الكتاب المجيد وصحيح السنة فإنه يتوقَّف العملُ فيه، هذا شأنُ علمائنا من أهل السنة والجماعة "أهل الحق" ، فإنهم لا يقبلون أيَّ رواية تطعنُ في شخصِ سيدنا معاوية رضي الله عنه وإن صحَّ سندُها، لأنها مخالفةُ لتعديل الله لهم في كتابه ورسوله ﷺ في سنته المطهرة.

والمُحدِّثون شأنُهم في قبول الروايات معروفٌ مشهورٌ، فهم أهل التمحيص والتدقيق في الرجال، وقواعدُهم مدوّنةٌ، وكتبهم في متناول أيدي المَهَرة من أهل العلم، إذا تقرَّرَ هذا عندك فإعلم أنه ما من خبرٍ ذُكِرَ في التأريخ فيه أن سيدنا معاوية قد شَتَمَ الإمام علياً وأولاده وأهله على المنبر وغيره فكذبٌ مُفترى، لأنه إما في سنده كذَّابٌ أو مُتَّهمٌ بالكذب أو رجاله مجاهيل أو غير ذلك، فهو لا يخلو من علَّةٍ قادحةٍ في رجاله يستوجبُ الردَّ.

قـال العلامـة إبـن حجر في التطهـير[1] : إن كلَّ مـا فيه نحو ذلك في سـندهِ علةٌ، ولهذا روى له البخاري وغيره، ولم يخرجه المحدثون ولو صحَّ عنه شيءٌ من ذلك لنقله الحفاظ وتكلَّموا عليه . أهـ .

وذكـر إبـن العـربي في عارضه الأحـوذي مثلَ ذلك ثم قـال : ومنها أمـورٌ باطلةٌ ذكرهـا التأريخيون ليُغيِّرُوا قلوبَ الناس عـلى الصحابة بكونهم من أهل البدع ضالين مُضلِّين . أهـ .

وقـال الفقيه إبن حجر أيضاً[2] : وبـيَّن أئمتُنا المحدثون أن كثيراً مما نُقل عنهم إما كذبٌ وإما في سندهِ علةٌ أو علل . أهـ

وقـال الإمام المفسر الآلـوسي في الأجوبة العراقية[3] : وما يذكـره المؤرِّخون من أن معاويـة رضي الله تعـالى عنه كان يقع في الأمير كرّم الله وجهه بعد وفاته، ويُظهر ما يُظهر في حقه ويتكلَّم ما يتكلَّم في شأنه ممَّا لا ينبغي أن يعوّل عليه، أو يُلتفت اليه، لأن المؤرخـين ينقلون ما خبث وطاب، ولا يميِّزون بين الصحيح والموضوع والضعيف، وأكثرُهـم حاطـبُ ليل لا يدري ما يجمـع، فالإعتمادُ على مثل ذلـك في مثل هذا المقام الخطـر والطريـق الوعر والمهمة القفر الذي تضلُّ فيـه القطا ويقصر دونه الخطا، مما لا يليق بشأن عاقل فضلاً عن فاضل . أهـ .

والـذي يـدلُّ على المحبة التامة بين سـيدنا علي وسـيدنا معاويـة رضي الله عنهما مـا ذكـره الحافظ إبن الجوزي كما نقله الآلـوسي في الأجوبة[4] : أخرج إبن الجوزي عـن أبي صالـح قـال : قال معاويـة لضرار : صِـفْ لي علياً فقـال: أو تعفيني قال : لا أعفيـك، قـال : أما اذ لابـد فإنه كان واللهِ بعيدُ المدى شـديدُ القـوى يقولُ فصلاً

(١) ص ٢٦ .
(٢) ص ٣١ .
(٣) ص ٦٤ .
(٤) ص ٦٣ .

ويحكُم عـدلاً يتفجّـر العلم مـن جوانبه وتنطـق الحكمة من نواحيه يسـتوحش من الدنيـا وزهرتهـا ويسـتأنس بالليل وظلمتـه، كان واللهِ غزيـرَ الدمعة طويـل الفكرة يقلب كفه ويخاطب نفسـه يعجبه من اللباس ما خشـن ومن الطعام ما خشـب، كان واللهِ كأحدنا يُجيبنا اذا سـألناه ويبتدينا إذا أتيناه ويأتينا إذا دعوناه – إلى أن قال – لا يطمع القوي في باطله ولا ييأس الضعيف من عدله، فأشـهد بالله تعالى لقد رأيته في بعـض مواقفـه وقد أرخى الليل سـجوفه وغارت نجومه وقد مثـل في محرابه قابضاً على لحيته يتململ تململ السـليم ويبكي بكاء الحزين فكأني أسـمعه يقولُ : يا دنيا يا دنيـا أَبي تعرضتِ أم بي تشـوقتِ ؟ هيهات هيهـات غُرِّي غيري، قد طلقتُك ثلاثاً لا رجعـةَ لي فيـك، فعمرُك قصيرٌ وعيشـك حقيرُ وخطرك كبيرٌ، آه مـن قلّة الزاد وبُعد السـفر ووحشـة الطريق قال : فذرفت دموع معاوية فما يملكها وهو ينشـفها بكُمِّه، وقـد إختنـق القـومُ بالبكاء، ثم قـال معاوية : رحـمَ الله تعالى أبا الحسـن، كان والله كذلـك، فكيـف حزنك عليه يا ضرار ؟ فقـال : حزن من ذبح ولدها في حجرها فلا ترقى عبرتها ولا يسـكن حزنها . أهـ .

وأمَّا ما أَسـتدلَّ به بعضُ الناس من رواية مسـلم على فِرية الشَّتم فليس بصحيح، وإليـك بيان ذلك : روى مسـلمٌ عن عامر بن سـعد بن أبي وقاص عـن أبيه قال : أَمر معاوية بن أبي سـفيان سـعداً فقال : ما منعك أن تسـبَّ أبا تراب ؟ فقال : أما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسـول الله ﷺ، فلن أسـبّه لأَن تكون لي واحدةٌ منهن أحبُّ إليَّ من حُمر النَّعم[1] . قال النووي : قولُ معاوية هذا ليس فيه تصريحٌ بأنه أمر سـعداً بسـبّه، وإنما سـأله عن السَّـبب المانع له من السـبّ كأنه يقول : هل إمتنعتَ تورعاً أو خوفاً أو غيرَ ذلك، فأن كان تورُّعاً وإجلالاً له عن السـب فأنت مصيبٌ مُحسنٌ، ولعلَّ سعداً رضي الله عنـه وقـد كان في طائفةٍ يَسـبُّون، فلم يسـّب معهـم، وعجز عن الإنـكار إن أنكر

---

(١) مسلم / فضائل الصحابة ٤/ ١٨٧١ .

عليهم، فسأله هذا السؤال . قالوا : ويحتملُ تأويلاً آخر أن معناه : ما منعك أن تخطئه في رأيه وإ جتهاده وتظهر للناس حسن رأينا وإجتهادنا وأنه أخطأ[1] . أهـ

وقال الإمام أبو العباس القرطبي في شرح مسلم بعدما وصفَ ضرار سيدَنا علياً أمام سيدِنا معاوية وقد سبقَ ذكرُها مانصُّهُ : وهذا الحديث يدلُّ على معرفة معاوية رضي الله عنه بفضل علي رضي الله عنه ومنزلته وعظيم حقه ومكانته، وعند ذلك يَبعدُ عن معاوية أن يصرِّح بلعنه وسبه لما كان معاوية موصوفاً به من العقل والدين والحلم وكرم الأخلاق، وما يُروى عنه من ذلك – أي من سبّه علياً – فأكثرُهُ كذبٌ لا يصحُّ، وأصحُّ ما فيها قولُهُ لسعد بن أبي وقاص : ما يمنعُك أن تسب أبا تراب ؟ وهذا ليس بالتصريح بالسبِّ، وإنما هو سؤالٌ عن سبب إمتناعه ليستخرج من عنده من ذلك، أو من نقيضه كما قد ظهر من جوابه، ولما سَمِعَ ذلك معاويةُ سكنَ وأذعنَ وعرفَ الحقَّ لُمستحقِّهِ[2]. أهـ

- **والذي يدلُّ على تعظيم معاوية لسيِّدنا عليّ أمورٌ :**

الأول : دخل أبو مسلم الخولاني وجماعةٌ على معاوية فقالوا له : هل تُنازع علياً أو أنتَ مثلُهُ ؟ فقال : واللهِ إني لأعلم أنه خيرٌ مني وأفضل وأحق بالأمر منِّي[3] .

والثاني : ما رواهُ جرير بن عبد الحميد عن المغيرة قال : لما جاء خبرُ قتل علي إلى معاوية جعل يبكي فقالت له إمرأتهُ : أَتبكيه وقد قاتلتهُ، فقال: ويحكِ إنكِ لا تدرينَ ما فقدَ النَّاسُ من الفضل والفقه والعلم[4] .

والثالث : أن الصحابيَّ معاويةَ رضي الله عنه كان رجلاً ذكياً عاقلاً حليماً فلو أراد إجبارَ الناس على سبّ علي – وحاشاه من ذلك – أكان مُحتاجاً في الطلب من سعد بن

---

(١) شرح صحيح مسلم ١٥ / ١٧٥ .

(٢) المفهم شرح صحيح مسلم ج٦ ص٢٧٨ .

(٣) البداية والنهاية ٨/ ١٣٣ .

(٤) المصدر نفسه .

أبي وقـاص رضي الله عنه وهو الشـجاعُ الورعُ، مع أنه لم يدخـل في الفتنة أصلاً، فهل يُعقَلُ أن يطلب معاوية من سعد هذا، ومعلومٌ أنَّ أقلَّ الناس عقلاً لايفعلهُ .

والرابع : أنه أُشـتهر في كتب السِّـير والتأريخ أنَّ الحسن والحسين رضي الله عنهما وفـدا على معاويـة رضي الله عنه، فأجازهما بمائتي ألف، وقـال لهما : ما أجاز بهما أحدٌ قبلي فقال له الحسين رضي الله عنه : ولم تُعطِ أحداً أفضلَ منَّا[1] .

والخامس: دخـل مرةً الحسـنُ رضي الله عنه على معاويـة رضي الله عنه فقال له : مرحبـاً وأهلاً بأبن بنت رسـول الله رضي الله عنه، وأمر لـه بثلاثمائة ألف[2]. وكلُّ ما تقـدّم يدلُّ على عُمق المحبـة والإحترام، وأنَّ ما نُقِلَ من خـلافٍ مُتعمَّد قد بانَ كذبُهُ، وسيأتيك المزيدُ بأذن ألله تعالى .



(١) البداية والنهاية ٨/ ١٣٩ .

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١٤٠ .

-الموقف التاسع-
في توضيح معنى البُغـاة

قد يتبادرُ إلى ذهن المسـلم عندما يسـمع أن معاوية وجيشَـهُ بُغاةٌ أنهم أهلُ هوىً ودنيـا، وغيرُ مسـلمين ... وهذا الفَهْم خطأٌ فاحشٌ، لأنَّ المعنـى اللغويَّ للبَغي : هو الظُّلـم والإعتـداء على حقّ الغير كـما قرَّرهُ أئمةُ التفسـير واللغة، قـال العلامة المُفسِّر الشـيخ إبن عاشور في تفسـيره[1] : وهذا غيرُ معناه الفقهي، فالتي تبغي : هي الطائفةُ الظالمةُ الخارجةُ عن الحقّ، وإن لم تقاتل؛ لأنَّ بغيها يَحمل الطائفةَ المَبغِيّ عليها أن تُدافعَ عن حقِّها، ثم قال: وقد كان القتالُ فيها " أي صفين " بين فئتين، ولم يكن الخارجون عـن علي رضي الله عنه مـن الذين بايعوه بالخلافة، بل كانوا شرطوا لمُبايعتهم إياه أخذَ القَـوَد من قَتَلَـة عثمان منهم، فكان إمتناعُ أصحاب معاوية مجالاً للإجتهاد بينهم، وقد دارتْ بينهـم كُتُـبٌ فيهـا حُجَجُ الفريقـين، ولا يُعلمُ الثابتُ منها والمكـذوبُ؛ إذ كان المؤرِّخون أصحابَ أهواء مختلفة، وقال إبنُ العربي : كان طلحةُ والزبيرُ يَريانِ البَداءة بقتـل قَتَلـة عثـمان أولى إلا أنَّ العلـماء حقَّقوا بعـد ذلك أن البغـي في جانب أصحاب معاويـة؛ لأن البيعـة بالخلافة لاتَقبـُل التقييدَ بشرط، وقد إعـترف الجميعُ بأن معاوية وأصحابـه كانوا مُدافعين عن نظر إجتهاديّ مخطـئٍ، وكان الواجبُ يقضي على جماعةٍ من المسلمين الدعاءَ إلى الصُّلح بين الفريقين حسبَ أمر القرآن وجوبَ الكفاية . أهـ

ويدلُّ على أن قتالهم كان بمحض إجتهادٍ قولُ الامام علي رضي الله عنه : " قتلاي وقتلاهم في الجنة "، قال الإمام العلامة إبن حجر الهيتمي في التَّطهير[2] : وإنما قاتلهم

(١) التنوير والتحرير ج٢٦ص٢٤٠ .

(٢) ص٢٠.

مـع ذلك لأن البغـاة يجبُ على الإمام قتالُهـم، وهؤلاءِ بُغاةٌ؛ إذ ليـس من شرط البغي الإثم، بل من شرطه : التأويلُ الغيرُ القطعيّ البُطلان، ومن ثَمَّ قال أئمتُنا : ليس البغي إسمَ ذم، وقال الشافعي رضي الله عنه : أُخذت أحكام قتال البغاة ممّا فعله عليٌّ لمّا قاتل معاوية، ثـم ما ذُكـر عن علي صريحٌ أيضـاً في قوله عزَّ من قائـل : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[(١)] يشملُ معاوية وعلياً وأتباعهما . أهـ .

فالواجبُ على المسـلم أن لا يخوضَ في عرض صحابة رسـول الله ﷺ، فهم أعلم بـما صنعـوا، وما صنعوهُ كان إجتهاداً منهم في طلب الحـّق، فالُمجتهدُ المخطئُ منهم له أجـرٌ واحـدٌ، والُمصيبُ منهم له أجران كما صحَّ في الأثر، ولله درُّ شـيخ فُقهاء النُّفوس من السَّـادة الصوفية الإمام المحاسـبيّ حيثُ قال عمّا وقعَ بينهم : تَعلَّمْ أنَّ القوم كانوا أعلمَ بما دخلوا فيه منَّا[(٢)] . أهـ



(١) الحجرات: ٩ .

(٢) تفسير التنوير والتحرير للعلامة إبن عاشور ج٢٦ ص٢٤١ .

-الموقف العاشر-
في ردود على شبهـات

وردت بعضُ الآثار الصحيحة التي يَتبادر الى الذهن عند أول قراءتها أو سماعها أنَّهـا تذمُّ معاوية رضي الله عنـه، ووردت بعضُ الأخبار التأريخية التي تَنقل ما لا يليقُ بمسـلم فضلاً عـن رُتبة الصحابـة، ونحنُ لو تركنا المسـلم يَفهمُ كيفما يشـاءُ من غير أن يرجـع إلى الأئمـة العلماء، ومـن غير أن يرجع إلى قواعد الـشرع والعربية، لحدثت فَوضى، وإختلَّ ميزانَ كُلِّ مسلم، بل لتحقَّقَ فينا قولُ الصَّادق المَصدوق : « أن يسبَّ آخرُ هذه الامة أَولها » فعلينا الرجوع إلى أئمتنا من الفُقهاء والمُحدِّثين كي يشرحوا لنا مـا عَسرَ فَهمُهُ في بعض الآثار الصحيحـة، ويُغربلوا طرفَ الأخبار في التأريخ؛ ليتبيَّنَ لنا الخَيطُ الأبيضُ من الخيط الأسـود من الفجر، وهذا الرجوعُ هو طريقُ كل مسـلم مُتمسّك بحبل الكتاب والسنة .

ومما يجبُ التنبُّـه إليه أنَّ بعضَ من كتبَ في الأسماء والصفات قد ذكر في هامش كتابه[1] كلاماً قبيحاً في حقّ هذا الصحابي، فتارةً يذكر أخباراً تأريخية لا يصحُّ سندُها، وهو خبيرٌ بذلك، وتارةً يذكرُ أحاديث صحيحة لا يُرادُ منها ما فَهِمَهُ .

وإليكَ أجوبة علمائنا من الفقهاء والمحدثين عن شُبهات ذكرها أمثالُ هذا الكاتب وغيره فأقول وبالله التوفيق :

١ . قال الكاتب[2] في كتابه : قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤٧ : قـال إبن سـعد : أخبرنا علي بن محمد عن لوط بن يحيـى قال : كان الولاة من بني أمية

---

(١) دفع شبه التشبيه .

(٢) ص ٢٣٦ .

قبل عمر بن عبد العزيز يشتمون رجلاً رضي الله عنه ... أقول : تَذكَّر – أيها القارئُ الكريمُ – ما نقلتُهُ عن العلماء في أن الأخبار الواردة في طعن الصحابي معاوية لا تخلو عن مقال في سندِها، وسترى ذلك الآن .

أبدأُ بإبن سعد، قال الحافظ إبن حجر في تقريب التهذيب[1] : ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ أهـ ثم أبدأُ بشيخه : وهو علي بن محمد، فقد قيل فيه : إنه ثقةٌ كما في التقريب أيضاً، إلى هنا لا غبار على السند، فلننظرُ بعد ذلك في لوط بن يحيى : قال الحافظ الذهبي في ميزان الإعتدال[2] : لوط بن يحيى أبو مخنف إخباريٌّ تالفٌ لا يُوثقُ به، تركه أبو حاتم وغيره، وقال إبن معين : ليس بثقة، وقال مرةً : ليس بشيء . أهـ فسقطَ السند لهذا الراوي، وهذا محفوظٌ معلومٌ عند هذا الكاتب يأتي بأخبارٍ مكذوبةٍ، وأسانيدَ واهيةٍ ليس في نقلها سوى الإثم في نقل الكذب ودعوة الناس الى سُوء الظنِّ بهذا الصحابي وغيره وإيثار فتنة .

٢ . نقل أيضاً[3] أن معاوية قتلَ صحابياً إسمه حجر بن عدي عندما أنكر على معاوية شتمهُ الإمام علياً، ثم قال : وهذا شيءٌ مشهورٌ، قال إبن حجر في الإصابة في ترجمته : وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية، ونقل أيضاً أن معاوية قتل أُناساً صالحين مُعتمداً على أخبار تاريخية مثل الخبر الموضوع المتقدّم، وختم كلامه هذا بآية جعلها في حقِّ معاوية، وهي قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[4] .

- **أقول : حاصلُ ما قرَّرهُ من الشُّبهات أُمورٌ خمسةٌ :**

الأول : إن سيدنا معاوية قتل حجر بن عدي .

(١) ج٢ص٤٨ دار الكتب العلمية / بيروت .

(٢) ج٣ ص٤١١ .

(٣) ص٢٣٦ .

(٤) النساء :٩٣ .

الثاني : إن حجراً صحابي .

الثالث : إن الحافظ إبن حجر نقل قتله بأمر معاوية .

الرابع : إنه قتل أُناساً صالحين .

الخامس : إنه جعل الآية على ظاهرها في حقّ سيدنا معاوية رضي الله عنه .

وأُجيب عن كل هذه الأمور مُستعيناً بالله تعالى فأقول : أَمَّا كونُ معاوية قتل حجراً، ففيه نظرٌ : لأنَّ أكثر الأخبار التي روتْ قتل حجر كانت عن طريق أبي مخنف لوط بن يحيى، وهو ساقطٌ لا يُحتجُّ به، وعلى تسليم ذلك فمعاويةُ مجتهدٌ مُخطئٌ، وقتله لحجر كان مبنياً على أنه من جيش الإمام علي وأتباعه ومُحبِّيه، وحجرٌ في الجنة ومعاوية ليس بآثم لقول الإمام علي رضي الله عنه فيما رواه الطَّبراني « قتلاي وقتلى معاوية في الجنَّة » ولئن سلَّمنا إثم معاوية، فتكفي صحبتُهُ ومصاهرتُهُ لرسول الله ﷺ أن تكون كفارةً وطهارةً وتوبةً، وأمَّا صحبةُ حجر فمختلفٌ فيها، فالمحقِّقون كالإمام البخاري وإبن ابي حاتم وإبن سعد وإبن حبان وخليفة بن خياط قد ذكروه في التابعين، بل ذكره إبن سعد في الطبقة الاولى من أهل الكوفة، وذهب جمعٌ من العلماء إلى ثبوت صحبته كما في الأصابة[1] للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى . فإذا ثبت الإختلافُ في صحبته كان من حقِّ الأمانة العلمية التعبيرُ بما يُشعر بالإختلاف في صحبته، لا أنه يقطع بها . ومهما يكن فقتلُهُ كان من فقيه مُجتهد، وإليك بيانَ ذلك، قال إبن العربي معلقاً على مقتل حجر رضي الله عنه : وأراد أن يقيم الخلق للفتنة، فجعله معاويةُ ممن سعى في الأرض فساداً[2] .

وقد أعتمد الصحابيُّ معاويةُ رضي الله عنه في قضائه على قوله ﷺ « مَن أتاكم وأمرُكم جميعٌ على رجل واحد يُريدُ أن يشقَّ عصاكم أو يُفرِّقَ جماعتكم فأقتلوه[3] »

(١) ج١ ص٣١٤ .

(٢) العواصم من القواصم ص٢٢٠ .

(٣) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ١٢/ ٢٤٢ .

وقولهِ ﷺ « إنه ستكون هنَّاتٌ[1] وهنَّاتٌ فمن أراد أن يفرِّق أمر هذه الأُمة وهي جميع فأضربوه بالسَّيف كائناً من كان[2] » وحجر بن عدي لم يقتصر على الإنكار بقوله، بل عمدَ إلى المشـاركة بقتال معاوية، وهو الخليفة الذي إنعقدت عليه البيعة، والذي ثبت في كتـب التأريـخ أن معاوية قد ندم على قتله مع أن العلماء قد ذكروا الأعذار الشرعية والوجوه المبررة لقتله، وأنظر إن شـئتَ تأريخ الطبري[3] وسير أعلام النبلاء[4]، وأمَّا ما عدا ما ذكرناه فلم يسبق سيفُ معاوية رضي الله عنه حلمه، وسعة صدره وقد بيِّن ذلكَ بقوله : "لا أضعُ سيفي حيث يكفيني سَوطي، ولا أصنعُ سوطي حيث يكفيني لسـاني، ولو كان بيني وبين الناس شـعرةٌ ما أنقطعت كانوا إذا شـدُّوها أرخيتُها، وإذا أرخوها شـددتُها[5]" وهذه السياسـةُ الإسـلامية الحكيمة قد ملأتْ الحياة السياسـية لسيدنا معاوية رضي الله عنه .

وأمّـا نقـلُ الحافظ قتلَ حجر فصحيحٌ، وقد مرَّ ذكرُ هـذا القتل، فتفطَّن لِمَا ذكرناه سـابقاً، وأمَّا قتله أُناساً صالحين فلا بدَّ أن يثبت فيه طريقٌ صحيحٌ، وأما مجردُ الأخبار التاريخية فلا يعوّل عليها؛ لعدم سلامة طُرقها من علل قادحةٍ فيها، وعلى تسليم صحة ثبوت القتل، فقد كان إجتهاداً كما سبق .

وأمَّـا إسـتدلاله بالآيـة على قتل معاوية لحجـر بن عدي فبعيدٌ خارجٌ عن تفسـير أهل السنة والجماعة، وهذا عينُ الإعتزال، إذ المعتزلةُ يقولون بتخليد صاحب الكبيرة، وأهل السنة لا يقولون بهذا .

والتفسـيرُ المُعتمد في قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ

---

(١) جمع هنّة، والمراد بها ههنا : الفتن .

(٢).نفس المصدر ١٢/ ٢٤١ .

(٣) ٦/ ١٩٥ .

(٤) ٣/ ٤٦٥ .

(٥) السلطان لإبن قتيبة ص٥١ .

جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[1] ما حقّقهُ الفقيه العلامة والمحدِّث الفهّامة الشيخ إبن حجر الهيتمي في كتاب الزَّواجر، قال رحمه الله تعالى[2] : وذهب أهل السنة إلى قبول توبة القاتل مُطلقاً[3] لقوله تعالى ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾[4]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[5] أهـ .

والآيةُ هذه نزلت في حق كافر قتلَ مؤمناً مُتعمِّداً، فإستحقَّ الخلودَ في النار، لكن إبن عباس رضي الله عنهما قال : إنَّ قاتل المؤمن عمداً لا توبةَ له، وأجابَ أهلُ السنة والجماعة - أهل الحق - عن هذا قائلينَ : بأنه على تقدير صحته عن إبن عباس إنما أراد المبالغة والزجر والتنفير عن القتل، وليس في الآية دليلٌ للمعتزلة ونحوِهم ممّن يقول بتخليد مرتكب الكبيرة في النار، لأنها نزلت في قاتل كافر كما مرَّ، وعلى التنزُّل لما يأتي فهي فيمن قتلَ مُستحلاً للقتل المحرَّم بالإجماع المعلوم من الدين بالضرورة، وإستحلال ذلك كفرٌ . كذا قرَّره إبن حجر في الزواجر[6] .

وقال مُفتي العراق إستاذُ العلماء بالإتفاق مُجيزُنا وشيخُنا العلامة عبدُ الكريم المُدرِّس رحمه الله تعالى في تفسيره مواهب الرحمن[7] : ثمَّ إن الجمع بين آية الفرقان وهذه الآية ممكنٌ، فلا نسخَ، ولا تعارضَ، وذلك أن يحملَ مُطلق آية النساء على مُقيَّد آية الفرقان، فيكون معناه : فجزاؤه كذا إلا من تاب، لا سيّما وقد إتَّحدَ المُوجبُ وهو

(١) النساء : ٩٣ .

(٢) ج٢ ص١٤٦ .

(٣) أي متعمداً أو لا .

(٤) طه :٨٢ .

(٥) النساء :٤٨ .

(٦) ج٢ ص١٤٦ .

(٧) ج٣ ص٣٢ .

القتلُ، والموجَبُ وهو التواعد بالعقاب . أهـ .

ثـم ذكر العلامةُ الأسـتاذُ أحاديث صحيحـة، كلُّها صريحة في قبـول توبة القاتل عمـداً، ثـم قـال نـوَّر اللهُ روحـه[1] : ثم إنهم قـد أجمعوا معنـىً في الرجل يشـهدُ عليه بالقتـل، ويُقرُّ بأنه قتل عمداً، ويأتي السـلطانَ الأولياءُ، فيقام عليـه الحدُّ ويُقتل قوداً، فهـذا غـير متَّبع في الآخرة، والوعيدُ غير نافذ عليه إجماعـاً على مقتضى حديث عبادة، فقد أنكر عليهم ما تعلّقوا به من عموم قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ ودخلـه التخصيـص بـها ذكرنـا، وإذا كان كذلـك فالوجـه أن هـذه الآيـة مخصوصة كما بيّنا، أو تكون محمولةً على مـا حُكي عن إبن عباس أنه قال : مُتعمِّداً معناه مُسـتحلاً لقتله، فهذا يوؤل إلى الكفر إجماعاً، أو أن المراد بالخلودِ المكثُ الطويـلُ، فـإن الدلائل مُتظاهرة على أن عصاة المسـلمين لا يدوم عذابهم، وكأنه لما في الآيـة الكريمة من التهديـد العظيم قال ابن عباس رضي الله عنهما : لا تقبل توبةُ قاتل المؤمـن عمـداً، ولعله أراد به التشـديد؛ إذ روي عنه خلافـه، أو أنه حملها على من قتل المؤمن لكونه مؤمناً، وذلك يوجب الكفر بلا شبهة، ويكون مأل هذا التوجيه، وقوله السابق مستحلاً واحداً لإبتنائهما على كفر ذلك القاتل والله اعلم . أهـ

٣. ونقل الكاتبُ أيضاً[2] عن الحسن البصري رحمه الله تعالى قوله : أربعُ خصال كُنَّ في معاوية، لو لم تكن فيه إلا واحدةٌ لكانت ...

أقول : هذه الروايةُ نقلها الطبري[3]، وفي سندها : أبو مخنف لوط بن يحيى، وهو ساقطٌ عند أئمة الجرح والتعديل كما ذكرنا آنفاً .

فلا مجالَ لهذا الكاتب أن ينالَ بأخباره الموضوعة من رُتبة سيدنا معاوية رضي الله عنـه، ولـو كان عنده ذرّةٌ من الحياء من رسـول الله ﷺ، لما كتـب، ولَمَّا قال ما قال، ألا

(١) ج٣ ص٣٣ .
(٢) ص٢٣٧ .
(٣) تأريخ الطبري ج٧ ص١٥٦ - ١٥٧ .

يعلـمُ أن معاوية صهر رسـول الله ﷺ وصاحبهُ وكاتبـهُ، لكنَّ الهوى إذا غلبَ، والغِلَّ إذا تمكَّن من سُـويداء القلب أَفلت شـمسُ الحق، فلا ينظر عندئذٍ بنور الصواب، بل تغشاه ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعض نسأل الله السلامة والحفظ في القول والفعل .

٤ . روى مسـلمٌ في صحيحـه عـن إبن عبـاس رضي الله عنهما أنـه كان يلعب مع الصبيان، فجاء له النبيُّ ﷺ فهرب، وتوارى منه، فجاء له وضربه ضربةً بين كتفيه ثم قـال : إذهب فـأُدع لي معاوية، قال فجئت وهو يأكل، ثم قال : إذهب فأدع لي معاوية قـال : فجئـت فقلت هو يأكل، فقال : لا أَشـبعَ اللهُ بطنه . ونقل هـذه الرواية الكاتبُ وأراد بها تنقيصاً في معاوية رضي الله عنه .

والجـواب عنهـا : ما قاله الإمام الحافظ النووي في شرح صحيح مسـلم[1] : وقد فهم مسلم من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقاً للدعاء عليه فلذا أدخله في هذا البـاب – أي باب من سـبه رسـول الله ﷺ ولعنه وليس هو أهـلاً – وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه في الحقيقة دعاء له . أهـ

وقـال الحافـظ الذهبي : هذه منقبـةٌ لمعاوية لقوله ﷺ « اللهم من لعنته أو سـببته فأجعل ذلك له زكاة ورحمة »[2] .

وقال الفقيه المحدِّث العلامة إبن حجر في كتاب التطهير[3] : لا نقص على معاوية في هذا الحديث اصلاً : إمَّا الأول : فلأنه ليس فيه أن إبن عباس قال لمعاوية : رسـول الله ﷺ يدعوك فتباطأَ، وإنما يحتمل أن إبن عباس لمّا رآه يأكلُ إستحى أن يدعوه، فجاء وأخبر النبي ﷺ بأنه يأكل وكذا في المرة الثانية، وحينئذ فسببُ الدعاء بفرض أن يُراد بـه حقيقتـه أن طُوْل زمـن الأكل يدلُّ على الإسـتكثار منه، وهو مذمـومٌ على أن ذلك ليـس فيه الدعاء عليـه بنقص ديني، وإنما هو للدعاء عليـه بكثرة الأكل لا غيرُ، وهي

---

(١) ١٦/ ١٦٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٠ .

(٣) ص٢٨.

إنما تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة، وكل من لم يضرّه نقصٌ أُخرويٌّ لا ينافي الكمال .

وأمَّا ثانياً : فبفرض أن إبن عباس أخبر معاوية بطلب النبي ﷺ يحتمل أنه ظنَّ في الأمر سعة، وأن هذا الأمر ليس فورياً على أن الأصح عند الأُصوليّين والفقهاء أن الأمر لا يقتضي الفورية إلا أمره ﷺ لأحد بشيء كأن دعاه الله إليه، فإنه تجب إجابته فوراً وإن كان في صلاة الفرض وكأنَّ معاوية لم يستحضر هذا الإستثناء أو لا يقول به، وحينئذ فهو معذورٌ.

وامَّا ثالثاً : فيحتمل أن هذا الدعاء جرى على لسانه ﷺ من غير قصد كما قال لبعض أصحابه : تربتْ يمينُك، ولبعض أُمّهات المؤمنين : عَقْرى حلقى، ونحو ذلك من الألفاظ التي كانت تجري على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها .

وأمَّا رابعاً : فأشار مسلمٌ في صحيحه إلى أن معاوية لم يكن مُستحقاً لهذا الدعاء، وذلك لأنه أدخل هذا الحديث في باب مَنْ سبّه النبيُّ ﷺ، أو دعا عليه وليس هو اهلاً لذلك كان له زكاةً وأجراً ورحمةً، وما أشار اليه ظاهرٌ لما قدمتُهُ أنه يحتمل أن معاوية لم يخبر بطلب النبي ﷺ له، أو انه أخبر، ولكنَّه ظنَّ أن في الأمر سعة، أو كان معتقداً أنه لا يجب الفور كما هو رأي جماعة من أئمة الأُصول، وعند هذه الاحتمالات اللائقة بكمال معاوية وفقهه ومكانته، يتعيَّن أن يكون هذه الدعاء عليه، وهو ليس بأهل، فيكون له زكاة وأجراً ورحمة كما قال ﷺ : « اللهم إني أغضب كما يغضب البشر فمن سببّته أو لعنته أو دعوت عليه وليس هو اهلاً لذلك فأجعل اللهم ذلك له زكاة وأجراً ورحمة » أهـ .

٥ . زعمَ بعضُ الكذبة الجهلة ممّن عُرِفَ بالشقاق والعناد، والبهتان والفساد أنَّ رسول الله ﷺ قال : « إذا رأيتم معاوية على منبري فأقتلوه » وإن الذهبي صحَّح هذا الحديث .

والجـواب : أن الذهبـيَّ لم يصحِّح، بل ذكر في تأريخه أن هذا الخبرَ كذبٌ موضوعٌ لا أصلَ له .

٦ . روي بسـند حسـن أنـه ﷺ قـال : «شرُّ قبائـل العـرب بنـو أمية وبنـو حنيفة وثقيـف» قال المعترض : معاويةُ من بنـي أمية، فهو من الأشرار، فلا أهلية فيه لإمارة ولا خلافة، والجوابُ : أن هذا الإستنتاج أعني قول المعترض : فهو ... الخ دليلٌ على جهل مُستنتجِه، وأنه لا دراية له بمبادئ العلـوم فضلاً عن غوامضها؛ لأنه يلزم على هذه النتيجة لو سلَّمناها أن عثمان وعمر بن عبد العزيز كليهما لا أهلية فيهما للخلافة، وأنهـما مـن الأشرار، وذلك خرقٌ لإجماع المسـلمين، وإلحادٌ في الديـن، وإنما المُراد من الحديـث : أن أكثر بنـي أُمية موصوفٌ بالشرّية والأبغضية، فلا ينافي أن أقلهم ليسـوا أشراراً، ولا مبغوضـين، بل هم من خيار الأُمة وأكبر الأئمة، كيف وعثمانُ قد أجمعوا على صحة خلافته، وكذا عمر بن عبد العزيز، وكذا معاوية بعد نزول الحسن له، وقد صحَّ فيه من الأحاديث السابقة ما أوجب كالأجماع خروجَهُ عن ذلك العموم، وأهل السنة والجماعة يُفرِّقون بين معاوية وبين ولده يزيد الظالم، فلا يجوز شرعاً الإساءةُ إلى سـيدنا معاوية بسـبب ولده؛ لأنّنا مُتعبِّدون بالأَدلة من غير عصبية ولا علة كذا أفاده المحدث إبن حجر الهيتمي في التطهير[١] .

٧ . إدَّعـى البعـضُ أن معاوية رضي الله عنه لم يصح في فضله شيءٌ عن النبي ﷺ، ونقـلَ ذلك عن إسـحاق بـن راهويه، وقصد مـن ذلك التنقيص مـن فضل صحبته، والجـواب : أن مـن قـال ذلـك من أهـل الحديـث أراد أنه لم يصـحَّ حديـثٌ في مناقبه بخصوصـه، وإلا فهـو داخـلٌ في مناقب الصحابـة على العموم ومناقـب قريش، قال العلامـة المحـّدث عبد الفتاح أبو غدة مُعلِّقـاً على المَنار المنيف للعلامـة إبن القيم[٢] :

---

(١) ص٣٠-٣١ .

(٢) ص١١٦-١١٩ .

وقد صنَّف في مناقبه إبن أبي عاصم وغلام ثعلب وأبو بكر النقاش، لكن ليس فيها ما يصحُّ من طريق الإسـناد قاله الحافظ إبن حجر في فتح الباري ٧/ ٨١ . أهـ ولا يخفى أن معاوية داخل في عموم مناقب الصحابة وفضائلهم كما نصَّ عليه أئمةُ أهل السـنة والجماعـة، وقد سـبقَ أن ذكرنا معنى قول بعض المحدّثـين أنه لم يصح ...إلخ فراجعه إن شئت .

٨. فَهِمَ البعضُ مما ذكر في بعض كتب التأريخ أن رسـول الله ﷺ نظر إلى معاوية وعمرو بن العاص فقال : اللهم إركسـهما في الفتنة ركساً ودُعَّهُمَا الى النار دعّاً، وهذا كذبٌ مُختلقٌ .

وتوضيحُ ذلك : ما قاله المحدِّث أبو غدَّة[1] : ورواه أبو يعلى والبزّار في مسنديهما، وجاء في مسـند الإمام أحمد من حديث أبي برزة الأسـلمي، ولم يُسمَّ أحدٌ رجلين، وفي سـنده يزيـد بن أبي زيـاد الكوفي قال الهيثمـي في مجمع الزوائـد ٨/ ١٢١ : الأكثر على تضعيفه، وقال الذهبي في الميزان في ترجمته ٤/ ٤٢٣-٤٢٤ : قال يحيى : ليس بالقوي، وقال أيضاً : لا يُحتجُّ به، وقال إبن المبارك : إرمِ به، وقال شـعبة : كان رفَّاعاً، ثم سـاق الذهبـي لـه هذا الحديث وقـال : غريبٌ مُنكرٌ، وقال إبن حجـر في تقريب التهذيب : ضعيـفٌ كـبُر فتغيَّر، وصار يتلقَّن وكان شـيعياً، وذكر السـيوطي في اللآلئ المصنوعة ١/ ٤٢٧ : قـول إبـن الجوزي في هذا الحديث من طريـق أبي يعلى : لا يصحُّ يزيد كان يلقّن بأَخَرَةٍ فيتلقّن، ثم تعقَّبه بقوله : قلتُ هذا لا يقتضي الوضع، ثم سـاق السـيوطي عن إبن قانع في معجمه من حديث شُقران " بينما نحن ليلة في سفر إذ سمع النبي ﷺ صوتاً فقال : ما هذا ؟ فذهبتُ أنظر فإذا معاوية بن رافع وعمرو بن رفاعة بن تابوت، ومعاوية بن رافع يقول هذا الشعر :

لا يـــزالُ حـــواري تـلـوح عظامهُ   زَوى الحـرب عنه أن يموت فيُقبرا

---

(١) معلقاً على المنار المنيف ص ١١٨-١١٩ .

فأتيتُ النبي ﷺ فأخبرته فقال : «اللهم إركسهما ركساً ودُعَّهُما الى نار جهنَّم دعّاً»، فمات عمرو بن رفاعة قبل أن يقدم النبي ﷺ من ذلك السفر .

قال السيوطي : وهذه الرواية أزالتْ الإشكال، وبيّنت أن الوَهَمَ وقع في الحديث الأول – حديث أبي يعلى – في قوله إبن العاص، وإنما هو إبن رفاعة أحدُ المنافقين، وكذلك معاوية بن رافع أحدُ المنافقين . أهـ وعلى هذا فيكون الحديثُ على ضعفه قد وقع فيه غلطٌ من أحد الرواة في ذكر الصَّحابيينِ الجليلين بدلاً من المنافقينِ .

٩ . شاعَ في كتب بعض المؤرخين الذين يسوقون الأخبار التالفة الموضوعة أن معاوية أتفق مع زوجة الحسن بن علي رضي الله عنهما وهي جعدة بنت قيس أن تقوم بدس السُّم للحسن حتى يتزوجَها بعد وفاته . وفي جواب هذا الخبر التالف أن في إسناده يزيد بن عياض كذَّبهُ مالكٌ وغيرهُ[١]، وقد ردَّ هذه الفرية جمعٌ من الحفاظ والفقهاء كالإمام إبن العربي في العواصم من القواصم ص٢٢، والحافظ الذهبي في تأريخه ص٤٠، والشيخ إبن تيمية في منهاج السنة ٤/ ٤٦٩، والحافظ إبن كثير في البداية والنهاية ٨/ ٤٣، وغيرهم نفعنا اللهُ تعالى بعلومهم .



(١) تقريب التهذيب ص٦٠٤ .

الموقف الحادي عشر
في تولية الصحابي معاوية رضي الله عنه لإبنه يزيد

ليس هـذا الموقفُ مُنعقداً لذكر حـال يزيد، ولا لذكر الأحـداث التي وقعت في مـدة إمارتـه، بل هو لدفع اللوم والذم عن سـيدنا معاوية رضي الله عنه في توليته يزيدَ مـن بعـده، و إقتصرتُ في النقل عـن الأمة الفقهاء والمحدّثـين، وأعرضتُ عن أخبار المؤرِّخين لعدم سلامة أكثرها من علل قادحة، وإنّي أنصحُ كلَّ باحث في كتب التأريخ أن لا يَنقـل الغثَّ والسـمينَ، وأن يتجـرّد عن الهوى والعصبيـة المذمومة، ويرجعَ الى قواعـد المحدثين في قبول الأخبار، ويتَّصل بالعلماء في معرفة بعض الحقائق، فإن فعل ذلك فقد سَلِمَ من المهالك، وإلا فقد أوقع نفسه في حفرة ضيقة يَلقى فيها ما لا يُحمد عُقباهُ، إذا تمهّد هذا فأقول : إن سـيدنا معاوية كان يحب يزيد أكثر أولاده، وكان يزيد مُتظاهـراً بالصلاح وحسـن الحال عنـد أبيه ممّا أدّى هذا الى إعتـماد أبيه عليه وإختياره للإمارة، ولو كان يعلم سُـوء طوية ولده لما أشـار إليه وإعتمده من بعده، لكنه قضاءٌ إنحتم وقد إنبرم، وممّا يدلُّ على أن محبة معاوية ليزيد قد حجبته عن معرفة حقيقة ولده مـا رواه الطـبراني عـن معاوية انه قـال : " ولولا هواي في يزيد، أبـصرتُ قصدي " .
وقولُهُ هذا واضحٌ في أن محبته له جعلته لا يُبصِرُ سوء ما يترتَّب على إمارته بعده .

قال العلامة المحدث الامام إبن حجر الهيتمي في التطهير[1] : إن مزيد محبته ليزيد أعمـتْ عليه طريق الهـدى، وأوقعت الناس بعده مع ذلك الفاسـق المارق في الرَّدى، لكنه قضاءٌ إنحتم وقد إنبرم، فسلبَ عقلهُ الشامل، وعلمه الكامل، ودهاءه الذي كان يُضرب به المثل، وزين له عن يزيد حسن العمل، وعدم الانحراف والخلل، كلُّ ذلك

(١) ص٢٥ .

لما أشـار إليه الصادق المصدوق ﷺ من أنه إذا أراد الله إنفاذ أمره سـلب ذوي العقول عقولهم حتّى ينفذ ما أراده تعالى .

أقـول : تحقَّـق عندك – أيها الممتلئ حباً لصحابة رسـول الله – أن سـيدنا معاوية رضي الله عنـه معـذورٌ؛ لأنـه لم يـرَ نقصاً ظاهـراً في يزيد، فكان يحسـبه على خير كثير، فقدّمـه على من هو أفضل منـه بمراتب، قال الامام المحقِّق إبن حجر الهيتمي في نفس المصدر : معاويةُ معذورٌ فيما وقع منه ليزيد؛ لأنه لم يثبت عنده نقصٌ فيه، بل كان يزيد يـدسُّ على أبيه من يحسِّـن له حاله حتـى إعتقد أنه أولى من أبناء بقيـة أولاد الصحابة كلهم، فقدّمه عليهم مُصرِّحاً بتلك الأَولوية التي خيّلها ممن سـلّط عليه ليحسـنها له، وإختيـاره للنـاس على ذلك أنـما هو لظنِّ أنهم كرهوا توليته لغير فسـقه من حسـد أو نحوه، ولو ثبت عنده أدنى ذرة ممّا يقتضي فسقه، بل إثمه لم يقع فيه ما وقع، وكل ذلك دلَّت عليه هذه الكلمة الجامعة المانعة وهي قوله : " ولولا هواي في يزيد أبصرتُ عنه قصـدي " فإتَّقِ الله أُيها المسـلمُ في صهر رسـول الله ﷺ وكاتبـه معاوية رضي الله عنه، وأُتـرك مـا جرى بينه وبين الإمام علي، وفوَّض الأمر إلى الله فإنك لا تسـأل عمّا جرى بينهما، بل تسأل عما عملت من خير أوشر .

قال شـيخ الإسـلام الحافظ إبن حجر العسـقلاني في فتح الباري[١] : وقد أخرج إبـن عسـاكر في ترجمته معاويـة من طريق إبن منده ثم من طريق أبي القاسـم إبن أخي أبي زرعه، قال : جاء رجلٌ إلى عمي – أي أبي زرعة الرازي[٢] – فقال له : إني أبغض معاويـة، قـال لـه : لمَ، قال : لأنـه قاتل علياً، فقال لـه أبو زرعـة : ربُّ معاوية رحيمٌ، وخصمُ معاوية خصمٌ كريمٌ، فما دخولُك بينهما ؟ . أهـ .

وقـال الحافـظ إبـن عبد البر في الإسـتيعاب[٣] : روى أسـد بن موسـى قال : نا

(١) ج١٣ ص٧٦ .

(٢) ما بين االشارحتين زيادة مني لغرض التوضيح .

(٣) ج٣ ص٤٠٣ .

هلال قال : نا قتادة، قال : قلت للحسـن، يا أبا سـعيد إن ههنا ناساً يشـهدون على معاويـة أنـه مـن النار، قـال : لعنهـم الله ومـا يَدريهم من في النـار . اهـ ثـم قال في الإسـتيعاب : قال أسـد وأخبرنا محمد بن مسلم الطائي عن إبراهيم بن ميسرة قال : بلغني أن عمر بن عبد العزيز ما جلد سـوطاً في خلافته إلا رجلاً شـتم معاوية عنده فجلده ثلاثة أسـواط . أهـ .



الموقف الثاني عشر
في وفاة الصحابي معاوية رضي الله عنه

لقد قضى هذا الصحابيُّ الجليلُ حياةً مليئةً بالفتوحات الإسلامية، وخدماتٍ لا تُنسى أبداً، ومع هذا كان فقيهاً مُجتهداً ومفتياً مُعتمداً صبوراً حليماً، روى عن النَّبي ﷺ مائة وستين حديثاً إتفق البخاري ومسلم منها على أربعة وإنفرد البخاري بأربعة ومسلم بخمسة كما قاله الفقيه ابن حجر في التطهير[1].

ولمّا حضرتْهُ الوفاةُ أوصى أن يكفَّن في قميص كان رسول الله ﷺ كساه إياه، وأن يُجعل مما يلي جسده، وكانت عنده قُلامة أظفار رسول الله ﷺ، فأوصى أن تسحق وتجعل في عينيه وفمه، وقال: إفعلوا ذلك بي وخلّوا بيني وبين أرحم الراحمين.

قال الفقيه إبن حجر في التطهير[2]: وهذا شأنُ الكُمَّل رضي الله عنهم، فهنيئاً أن يُسِّرَ له مماسةُ جسده لِمَا مسَّه جسد رسول الله ﷺ، وإختلاط باطن فمه وعينيه بما إنفصل من بدن النبي ﷺ أهـ.

وروى الحافظ إبن عبد البر في الإستيعاب[3] خبراً بمعنى الخبر المتقدِّم، قال الحافظ إبن حجر في الإصابة[4]: مات معاوية في رجب سنة ستين على الصحيح أهـ.

قلت: مات وهو إبن إثنتين وثمانين سنة، وقيل: ثمان وسبعين سنة، وقيل: ست

---

(١) ص٢٧-٢٨.

(٢) ص٢٨.

(٣) ج٣ ص٣٩٩ - ٤٠٠.

(٤) ج٣ ص٤٣٤.

وثمانين سنة كذا قاله الفقيه إبن حجر في التطهير[1] .

فرضي اللهُ عنك يا معاويةُ – صاحبَ رسـول الله وكاتبَهُ وصِهرَهُ – يومَ أسلمتَ، ويومَ كنتَ أميراً وخليفةً، ويومَ مُتَّ راضياً مرضياً .

هـذا آخرُ مـا أردتُ كتابته في هذه الرسـالة المباركة، وكان الفراغُ منها سـنةَ ألف وأربعمائـة وتسـع عشرة من هجرة سـيد الخلائق أجمعين صلى الله عليـه وآله وصحبه مادامت السموات والأرضين .

وأنا الفقير إلى الله الغنيّ قاسـم بن نعيم الحنفيّ غفرَ اللهُ ذنوبَهُ، وسـتر في الدارين عيوبَهُ الإمام في مسجد السليمانية الكائن ببغداد المحميّة.

وصلّى اللهُ على سيدنا محمد كلّما ذكرك وذكره الذاكرون
وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وآخر دعوانا أن

الحمدُ لله ربِّ العالمين .



(١) ص٢٨ .

المصـادر

١. القرآن الكريم.
٢. تفسير القرطبي.
٣. تفسير مواهب الرحمن للمفتي العلامة عبد الكريم المدرس.
٤. صحيح البخاري.
٥. صحيح مسلم.
٦. فتح الباري شرح البخاري لابن حجر العسقلاني.
٧. شرح صحيح مسلم للنووي.
٨. سنن الترمذي.
٩. مسند الامام احمد.
١٠. اعلاء السنن للتهانوي.
١١. الزواجر لابن حجر الهيتمي.
١٢. تطهير الجنان واللسان لابن حجر الهيتمي.
١٣. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني.
١٤. ميزان الاعتدال للذهبي.
١٥. تدريب الراوي للسيوطي.
١٦. الكفاية للخطيب البغدادي.
١٧. فتح القدير للكمال ابن الهمام.
١٨. المنهل اللطيف للعلوي المالكي.
١٩. الأساليب البديعة ليوسف النبهاني.

٢٠. الاصابة لابن حجر العسقلاني.

٢١. الاستيعاب لابن عبد البر.

٢٢. الاجوبة العراقية للمفسر الالوسي.

٢٣. الواسطية لابن تيمية.

٢٤. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه لابن الجوزي بتحقيق حسن السقاف.

٢٥. تاريخ الطبري.

٢٦. اسد الغابة.



فهرس المحتويات

